موقف الغرب من عقد صفقة الأسلحة التشيكية 1955م

محمد رفعت عبدالمطلب أحمد
باحث ماجيستير- قسم التاريخ
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
dr.mohamed.refaat90@gmail.com

أ.د خلف عبدالعظيم سيد علي الميري
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
Khelemeery@gmail.com

أ.م.د ماجدة محمد حمود
أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
Magda.hammoud@icloud.com

المستخلص:

كانت حاجة مصر للتسليح ماسة وضرورة مُلحة، خاصة بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952 وذلك لمواجهة الأخطار التي تحيط بها من جهات عدة والتي كان آخرها الغارة الإسرائيلية على غزة في فبراير 1955، فلجأت مصر للمصادر التقليدية للحصول على السلاح وهي الولايات المتحدة والدول الغربية، ولم ييأس قادة الثورة في البداية من الحصول على السلاح من الغرب، ومع أسلوب التسويف والمماطلة ووضع الشروط التعجيزية في مقابل حصول مصر على السلاح، لجأت مصر إلى مصدر جديد وغير مُتوقع من الغرب وهو الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الشرقي، وبالفعل توسطت الصين عن طريق رئيس وزرائها "شواين لاي" لدى الاتحاد السوفيتي من أجل إمداد مصر بما تحتاجه من أسلحة حديثة ومتطورة تُحدث توازن عسكري في الشرق الأوسط، وبالفعل بدأت أولى مفاوضات صفقة الأسلحة بين مصر والاتحاد السوفيتي في 12 إبريل 1955، وقرر بالفعل الاتحاد السوفيتي توريد الأسلحة لمصر عن طريق تشيكوسلوفاكيا، وفي 12 سبتمبر 1955 وبعد اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، تم توقيع عقد صفقة الأسلحة مع التشيكوسلوفاكيين في العاصمة براج. وفي 27 سبتمبر أعلن عبدالناصر بشكل رسمي عن الصفقة؛ أحدثت صفقة الأسلحة التشيكية دوياً كبيراً لدى الدول الغربية، حيث لأول مرة في تاريخ الشرق الأوسط الحديث يتم كسر احتكار الغرب للسلاح واللجوء إلى مصادر أخرى للتسليح فكانت بمثابة الصدمة لدى الولايات المتحدة والدول الغربية، وقابل الغرب تلك الصفقة باستياء ورفض شديد ولكن دون جدوى، فلم تتراجع مصر عما أقدمت عليه وبدأت في مرحلة جديدة من سياستها الخارجية وهي التوجه للمعسكر الشرقي وتحسين العلاقات معه فأصبح له موضع قدم في الشرق الأوسط، وفي المقابل تدهورت العلاقات بين مصر والدول الغربية والتي بدأ نفوذها في الانحسار في الشرق الأوسط، وسيتضح ذلك من خلال الأحداث التي تلت صفقة الأسلحة والتي كان أولها أزمة السويس 1956 والتي تجلى فيها موقف الغرب العدائي لمصر.

الكلمات الدالة: صفقة الأسلحة، عدم الانحياز، حلف بغداد، مؤتمر باندونج، المعسكر الشرقي ، المعسكر الغربي

المقدمة:

تتناول هذه الدراسة موضوع "موقف الغرب من عقد صفقة الأسلحة التشيكية عام 1955م"

كان هذا الحدث حاسماً بالنسبة لتطورات الموقف في الشرق الأوسط وبخاصة مصر وموقف كل من الاتحاد السوفيتي والدول الغربية في هذه المنطقة على السواء، فقد تداعت الأحداث بكثرة لدرجة تعذر معها- في معظم الأحوال- متابعة مجراها وتكشف معناها، وقد انطلقت الدراسة من خلال طرح عدة تساؤلات تسعى للإجابة عنها وهي التي ترتبط بموضوع صفقة الأسلحة التشيكية وكيفية تعاطي السياسة الخارجية لكل من القطبين (السوفيتي والأمريكي) لذلك الموضوع، وتتمثل الأسئلة في: معرفة الأوضاع الدولية والظروف الإقليمية قبل عقد الصفقة؟ وإلى أي مدي كانت تمثل صفقة الأسلحة التشيكية تحولاً في السياسة الخارجية تجاه دول العالم الثالث، وكيف تطورت أداة المساعدة العسكرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية السوفيتية بعد ذلك؟ وإلى أي مدي استطاع السوفييت الاستفادة من أخطاء السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط لتحقيق مكاسب لهم في المنطقة؟ ولماذا تأخر الاتحاد السوفيتي في الإعلان عن الصفقة؟ وما أبرز المواقف الدولية خاصة الغربية حيال عقد الصفقة؟ وما نتائج عقد الأسلحة التشيكية علي المستويين السياسي والعسكري؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات الهامة قام الباحث بتقسيم هذه الدراسة إلى عدة مباحث، فأولاً تناولت الأوضاع الدولية قبل عقد صفقة الأسلحة التشيكية، وثانياً بحثت مفاوضات عقد صفقة الأسلحة التشيكية، وثالثاً في مواقف الدول الغربية تجاه الصفقة، ورابعاً وأخيراً تناولت نتائج عقد صفقة الأسلحة التشيكية.

أما عن المصادر فقد اعتمدت الدراسة على العديد من الوثائق المصرية والأجنبية بالإضافة إلى المذكرات الشخصية والمراجع العربية والمُعربة والأجنبية المختلفة والدوريات والرسائل الجامعية.

أولاً: الأوضاع الدولية قبل عقد صفقة الأسلحة التشيكية:

تقدمت حكومات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في الخامس والعشرين من مايو عام 1950 ما عُرف بالإعلان الثلاثي، وتضمن تعهد هذه الدول الثلاث بتأمين الوجود الإسرائيلي؛ ليتحقق التوازن في سباق التسلح بين الدول العربية من ناحية، وبين إسرائيل من ناحية أخرى، بالإضافة إلى تعهد هذه الدول بالتصدي لأية محاولة لتعديل الوضع القائم أو تغيير الحدود التي أرستها اتفاقيات الهدنة " رودس" الموقعة بين العرب وإسرائيل في عام 1949. (إسماعيل صبري مقلد، 1986، ص38)

وكان الهدف الحقيقي لدول الإعلان الثلاثي واضحاً، ويتلخص بمحاولة فرض الأمر الواقع على الدول العربية عبر الإبقاء على الحدود وخطوط الهدنة المرسومة أيام الانتدابات، والتي أعُيد رسمها عقب الحرب العربية-الصهيونية الأولى عام 1948، والطلب إلى الدول العربية بعدم مهاجمة إسرائيل، غير أن الدول العربية رفضت هذا الإعلان وعدته تدخلاً بشؤونها الداخلية وخرقاً لاستقلالها وسيادتها، أما الجامعة العربية فقد اعتبرته اغتصاباً لوظيفتها وواجبها الخاص بالمحافظة على الأمن الإقليمي، وأنه دعوة للإبقاء على السيطرة الاستعمارية القديمة بأشكال وأساليب جديدة، ومما يؤكد صحة هذا الاستنتاج، قيام دولتين من دول الإعلان هما بريطانيا وفرنسا والى جانبهما إسرائيل بالعدوان على مصر عام 1956.(مروان بحيري وآخرون، 1991، ص51)

وفي 23 يوليو 1952 قامت الثورة المصرية وسيطرت القوات المسلحة علي مقاليد الأمور في مصر، غير أن عملية انتقال السلطة لم تستتبع تحولاً جذرياً في توجهات السياسة الخارجية المصرية فقد تمسكت القيادة الجديدة في مصر بسياسة حكومات ما قبل الثورة التي جمعت بين مناوئة سياسة الغرب الاستعمارية وبين الإعجاب بالتقدم الحضاري للغرب والرغبة في محاكاته، وقد ظلت قضية الاستقلال

الوطني هي القضية الأساسية التي فرضت نفسها على النظام الجديد.(جميل مطر، علي الدين هلال، 1983، ص65)

ما أعلنته حكومة الثورة ضمن أهدافها الستة عن اعتزامها بناء جيش وطني قوي لضمان تحقيق الاستقلال الوطني وتحرير فلسطين، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الأثر الكبير الذي كان لقضية الأسلحة الفاسدة إبان حرب 1948 في التمهيد لقيام الثورة.(ممدوح محمود مصطفى منصور، 1996، ص135)

يذكر الرئيس محمد نجيب: "أن مصر في عهد الملك فاروق كانت قد تعاقدت مع الولايات المتحدة على صفقة سلاح بلغت قيمتها خمسة ملايين دولار، إلا أن بريطانيا حالت دون إتمامها لأنهم كانوا لا يريدون الاعتماد على غيرهم في تسليحنا، وكانوا لا يسمحون لنا بشراء أسلحة من دول أخرى إلا من التي يحددونها، كما فعلوا عندما استوردنا الأسلحة القديمة والفاسدة من إيطاليا وإسبانيا".(محمد نجيب، 1984، ص315-316)

عقب الثورة المصرية سعت مصر سعياً حثيثا للحصول على السلاح من الغرب، لكن الغرب بزعامة الولايات المتحدة كان يشترط ضرورة اشتراك مصر في الأحلاف الغربية، حتى يتسنى لها الحصول على ما تريد من السلاح.(عبدالحميد عبدالجليل أحمد شلبي، 2000، ص 194)

وهكذا بعدما علم الرئيس نجيب بأمر الصفقة التي لم تُستكمل في العهد السابق، طلب من الأمريكان أن يُنفذوها، مع تغيير في بعض أنواع الأسلحة المُتفق عليها وتقديم قائمة جديدة بالسلاح المطلوب، وقام بإبلاغ السفير الأمريكي"كافري" ووزير الخارجية "دالاس"، وقُدمت القائمة لـ"وليم فوستر" مساعد وزير الدفاع الأمريكي عندما زار مصر والذي أبدى سروراً للطلب المصري، وطلب إرسال بعثة مصرية للتحدث مع المسئولين في "البنتاجون" حول السلاح المطلوب، وسافرت البعثة وعلى رأسها أحد قادة الثورة "علي صبري"، وعادت بعد 8 أسابيع ولكن دون جدوى!. (محمد نجيب، 1984، ص316)

لقد أوضحت الولايات المتحدة لقادة مصر أنه ليس هناك أية مشكلة بتسليم مصر معدات وقطع حربية، وذلك بعد أن طلب محمد نجيب الحصول على أسلحة من الولايات المتحدة، إلا أن الأخيرة اشترطت على مصر بأن تقوم بتعهدات كتابية توضح فيها بأن من أهدافها السياسية مشاركة بريطانيا والولايات المتحدة في مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط.(F.O. 371/96883, 1955)

فبرغم تغير الأوضاع والنظام في مصر، إلا أن ذلك لم يجعل الغرب يتخلى عن الاستمرار في الترويج لمشروعاته الدفاعية، ففي أعقاب ثورة يوليو، قدم الخبراء العسكريون الأمريكيون توصية إلى وزارة الخارجية الأمريكية تُفيد بأن: "إقامة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط" (MEDO) باتت ضرورة حتمية، وأن هذا الأمر يتطلب ضرورة تعاون دول المنطقة خاصة مصر".(محمد عبدالوهاب، 2007، ص31)

وبدأت الرؤى الأمريكية ومحاولاتها لإقناع القيادة المصرية في الدخول والارتباط مع الغرب برابطة ما لمواجهة التغلغل الشيوعي في المنطقة، ويشير "أحمد حمروش" إلى هذه المحاولات التي توافقت مع قرار الحكومة الأمريكية بمنح مصر معونة تقدر بـ40 مليون دولار كمساعدة، وذلك في شهر نوفمبر 1954- أي بعد أقل من شهر من توقيع اتفاقية الجلاء- وقد تركزت مثل هذه المحاولات الأمريكية في إيفاد ضابطين من وزارة الدفاع الأمريكية بحجة التعرف على ما تحتاجه مصر من أسلحة للأمن

الداخلي، إلا أن هذين الضابطين فشلا في إقناع القيادة المصرية بالمبررات الأمريكية لربط مصر مع الغرب تحت أية واجهه سياسية أو عسكرية.(أحمد حمروش، 1987، ص159-160)

وقد كانت تصور "دالاس" حينئذ قائماً علي محاوله الانتقال بالمنطقة من حالة التبعية الاستعمارية للغرب، إلى حالة التعاون الإرادي مع الغرب، غير أن إمداد مصر بالسلاح قد واجه معارضة شديدة من جانب اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة، مما اضطر "دالاس" إلى المماطلة في اتخاذ مثل ذلك القرار لاسيما بعد إدراكه أن إمداد مصر بالسلاح سيدفع إسرائيل للمطالبة بالمزيد من السلاح وهو ما يعني تصعيد حدة سباق التسلح في المنطقة بما ينطوي عليه مثل ذلك التصعيد من تزايد احتمالات الصدام بين العرب وإسرائيل، الأمر الذي يتيح للسوفييت فرصة التدخل في المنطقة.(burns, 1985, P.12-13 William)

ومن ناحية أخرى مارست بريطانيا ضغوطاً علي الولايات المتحدة لحملها على التراجع عن إمداد مصر بالسلاح حيث أرسل "تشرشل" إلى "آيزنهاور" قائلاً: " لا يمكنكم إمداد مصر بالسلاح لقتال البريطانيين الذين حاربوا معكم جنباً إلى جنب في المعركة".(Donald Neff, 1981, P.71)

في أواخر عام 1954، حاول عبدالناصر شراء أسلحة ولى زمانها من مخلفات الحرب العالمية الثانية من بلجيكا، وقد حصل على قطع قليلة من السلاح من إيطاليا وجرب في السويد وسويسرا وأسبانيا، وحاول حمل البريطانيين على الأفراج عن 80 دبابة "سنتوريون" كانت الحكومة المصرية تعاقدت على شرائها قبل الثورة وسددت ثمنها، فأرسل البريطانيين 16 دبابة وقالوا إنهم سيسلمون الباقي شرط أن توقف مصر حمالاتها على حلف بغداد(1)!. (محمد حسنين هيكل، 1972، ص74)

وفي يونيو عام 1955، بذل عبدالناصر محاولة أخيرة للحصول على السلاح من الغرب، حيث طلب من الولايات المتحدة إمداده بأسلحة قيمتها 27 مليون دولار دون شروط أو توقيع اتفاقيات المعونة المُعتادة، أو الموافقة على استقبال بعثة أمريكية إلى القاهرة، وقد أعلن عبدالناصر في 30 يونيو أن الولايات المتحدة قد وافقت من حيث المبدأ على ذلك، إلا أن تلك المفاوضات بين الجانبين لم تتقدم خطوة واحدة بعد ذلك، وكان السبب المُعلن لذلك هو ارتفاع الأسعار وضرورة الدفع بالدولار كما تشترط الولايات المتحدة.(عبدالحميد عبدالجليل أحمد شلبي، 2000، ص 195-196)

وفشلت مصر في كل جهودها المبذولة لشراء تلك الأسلحة من الدول الغربية، وذلك لارتباطها بعضوية حلف الأطلنطي "كالسويد وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا وإسبانيا"، فضلاً عن ضغوط الولايات المتحدة عليها. (عبدالرءوف أحمد عمرو،2015 ، ص99)

وكانت القيادة المصرية الجديدة تدرك أن الولايات المتحدة كانت تتطلع آنذاك إلى ميراث الإمبراطورية البريطانية، بما يتفق مع أهدافها، فعلقت تعاونها مع الغرب شريطة انسحاب البريطانيين من قاعدة قناة السويس، وبالفعل فقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً علي بريطانيا لحملها علي توقيع اتفاقية الجلاء في أكتوبر 1954، إلا أن الولايات المتحدة مارست بالمقابل ضغوطاً على مصر لحملها علي تقديم بعض التنازلات والتي تمثلت في سماح مصر للقوات البريطانية باستخدام قاعدة القناة في حالة اعتداء سوفييتي علي تركيا أو علي أية دولة عربية، ومقابل ذلك فقد لوحت الولايات المتحدة بأنها ستقدم مساعدات اقتصادية لمصر قيمتها 20 مليون دولار فضلاً عما يعادل هذه القيمة من المساعدات العسكرية.(William burns, 1985, P.14-16)

كما حاولت الولايات المتحدة استغلال المساعدة الاقتصادية التي سبق أن وعدت مصر بها لحثها على عقد تسوية لصراعها مع إسرائيل، حيث كان "دالاس" يرى أنه من الممكن أن تنتهج الولايات

المتحدة سياسة أكثر توازناً بين العرب وإسرائيل حتى لا تدفع بالعرب تجاه السوفييت. (Neff, 1981, Donald P.84)

وتجدر الإشارة إلى أن القيادة المصرية آنذاك كانت مهيأة لعقد مثل ذلك التسوية، فقد كان عبد الناصر يعلم أن إسرائيل وجدت لتبقى وأن الجماعة الدولية لن تسمح بالقضاء عليها، فقد كتب عبد الناصر في مجلة "foreign Affairs" في يناير1955: " ليس للحرب مكان في السياسة البناءة التي وضعناها لتحسين حال شعبنا، فالحرب تجعلنا نخسر ولا نكسب " كذلك سمحت مصر لستين سفينة متجهه إلى إسرائيل بالمرور عبر قناة السويس خلال الفترة من 1952 وحتى 1954. (أنتوني ناتنج، 1985، ص24-26)

يرى الباحث بأن التسوية السلمية مع إسرائيل لم تكن تمثل خطاً استراتيجياً ثابتاً في تصور عبد الناصر بقدر ما كانت تمثل نوعاً من المُناورة والمهادنة التكتيكية لكسب الوقت حتى يُكمل عبد الناصر عملية تدعيم قواته المسلحة ودعم نظام حكمة داخلياً.

وفي أوائل عام 1955 تلقت الحكومة المصرية معلومات تُفيد بأن الجيش الإسرائيلي حصل على أسلحة أمريكية بشكل غير مُباشر ويُحتمل أن تكون وصلت إليه عن طريق طرف ثالث، تطوع لكي يقوم بدور الوسيط تسهيلاً لوصول هذه الصفقة في سرية تامة إلى إسرائيل، وعلى الفور كلفت وزارة الحربية المصرية ملحقها العسكري في واشنطن بتقصي الحقيقة وراء هذه المعلومات ومحاولة التعرف على ماهية الطرف الثالث وموافاة الوزارة بالنتائج، وبُناء على هذا التكليف وبعد فترة امتدت إلى تسعة أشهر من البحث توصل الملحق العسكري المصري إلى أن ذلك الطرف هو ألمانيا الغربية (الاتحادية).

(عادل حسن غنيم، القاهرة، 2017، ص 345-346)

تزامن ذلك مع حلول "ديفيد بن جوريون" كوزير للدفاع الإسرائيلي في منتصف فبراير 1955محل وزير الدفاع الإسرائيلي "بنحاس لافون"، وازدياد هجمات الفدائيون علي إسرائيل من قطاع غزة، فاتخذت إسرائيل تلك الهجمات ذريعة لكي تقوم بشن غارات انتقامية علي الجيش المصري في غزة في (28 فبراير 1955) كرد انتقامي من جهة، وكاستعراض للقوات الإسرائيلية من جهة أخرى، ولإحباط أي محاولة تحاول الولايات المتحدة القيام بها لفرض حل سلمي علي إسرائيل، مما قد يدفعها لتقديم تنازلات لا تقبلها.(William burns, 1985, P.26)

هكذا وبعد أربعة أيام من الجلسة الافتتاحية لحلف بغداد، وقعت حادثة غزة في 28 فبراير 1955، إذ قامت إسرائيل بشن عدوان على معسكر للقوات المصرية بقطاع غزة، وراح ضحية هذا الحادث 37 قتيلاً و31 جريحاً، كما توغلت القوات الإسرائيلية داخل الأراضي المصرية مما ساعد على زيادة التوتر بين مصر وإسرائيل، وكان العدوان قد تم بأوامر السلطات الإسرائيلية وبتخطيط من "بن جوريون" وزير الدفاع ورئيس الوزراء، ومن المُعتقد أن إسرائيل كانت تقصد من عدوانها على قطاع غزة إفساد التقارب المصري الأمريكي، ووضع الولايات المتحدة في موقف حرج يتسم بالتناقض بحيث يتعين عليها أن تُحدد موقفها بالتقارب مع الموقف الفرنسي.(عبدالرءوف أحمد عمرو ، 2015، ص95)

لم ييأس عبدالناصر من الحصول على السلاح من الغرب حتى بعد العدوان الاسرائيلي على غزة 1955، حيث استدعى سفيري بريطانيا والولايات المتحدة وطلب منهما بشكل قاطع ومحدد تحديد موقف بلادهما من طلبات الأسلحة التي سبق وأن طلبتها مصر. (عبدالحميد عبدالجليل أحمد شلبي، 2000، ص 195)

وقد تزايدت مخاوف عبد الناصر-بعد الغارات الإسرائيلية علي غزة- من وقوع هجوم إسرائيلي واسع النطاق علي مصر، فأعاد طلب السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق السفير الأمريكي

"هنري بايرود" – الذي كان مؤيداً لمطالب مصر– إلا أن رد الولايات المتحدة جاء مخيباً لآمال عبد الناصر في الحصول علي السلاح عن طريقها، فقد اشترطت أن تدفع مصر ثمن السلاح نقداً، كما اشترطت أن تتعهد مصر بعدم استخدام هذه الأسلحة إلا لإغراض الدفاع الشرعي أو الأمن الداخلي فقط، وأن توافق مصر علي تشكيل مجموعة من المستشاريين الأمريكيين للمساعدة العسكرية ولتتولى الإشراف والرقابة علي مدى التزام مصر بالشرط السابق، بالإضافة إلى ضرورة تعاون مصر مع الجهود الغربية الرامية إلى تكوين قوة أمنية موالية للغرب للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط. ولم يكن في استطاعة عبد الناصر آنذاك القبول بهذه الشروط التي تمس سيادة مصر، وتقديم المزيد من التنازلات بعدما تصاعدت حده الانتقادات الداخلية من جانب بعض الجماعات الإسلامية كجماعة الإخوان المسلمين ضد التنازلات التي قدمها عبد الناصر للغرب في معاهده الجلاء.(William burns, 1985, P.26)

على الرغم من التبريرات الإسرائيلية للعدوان، ومنها أنها رداً على الاستفزازت المصرية، إلا أن الهدف الحقيقي منها هي إظهار التفوق العسكري الإسرائيلي لعبدالناصر إضافة إلى رغبة "بن غوريون" في إفشال محاولات التسوية التي تقوم بها بريطانيا والولايات المتحدة، وهذا ما أشار إليه مراسل "نيويورك تايمز" في تل أبيب حينما قال: "إنه من الضروري تلقين مصر درساً بطريقة غير مباشرة، وإن أمكن توجيه ضربة إلى مشروع ألفا(2) وهو في مراحله الأولى"، وبصرف النظر عن دوافع العدوان الحقيقية فإن نتائجه الوخيمة أحدثت رد فعل كبير ربما أكبر مما تصوره "بن غوريون" نفسه. (Isaac Alteras, 1993, PP.136-137)

وبناء عليه، ربطت القيادة المصرية بين الهجوم الإسرائيلي علي غزة وبين حلف بغداد وبين الضغوط الأمريكية علي مصر بخصوص إمدادها بالسلاح، وبات هناك اعتقاد أكيد لدي عبدالناصر أن هناك اتفاقاً بين بريطانيا والولايات المتحدة علي استخدام نوري السعيد والإسرائيليين بالتبادل كأدوات لعزل مصر عن بقية العرب والعمل علي إضعافها عن طريق منع السلاح عنها، وإرغامها علي الخضوع للغرب، وإزاء ذلك الوضع الحرج كان علي عبدالناصر أن يقوم بإجراء ما للحصول علي السلاح بأية طريقة لمواجهة التهديدات المُحدقة بنظامه، وعلي حد تعبير السفير البريطاني "همفري تريفليان" عن ذلك الوضع حيث يقول: " لم تدرك الولايات المتحدة حاجة عبد الناصر الماسة إلى السلاح مما افقده الصبر واضطره إلى السير في الاتجاه المضاد تماما الأمر الذي تسبب في فتح الطريق أمام الاتحاد السوفيتي إلى الشرق الأوسط. (Nadaf Safran, 1969, P.102)

وعلى الرغم من تقديم القوى الثلاث الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) مشروع قرار في مجلس الأمن في 28 مارس 1955 يدينون فيه العدوان الإسرائيلي بوصفه انتهاكاً صارخاً لاتفاق الهدنة، وعلى الرغم أيضاً من إعلان الولايات المتحدة تأييدها لمصر في مجلس الأمن، فإن ذلك لم يؤد إلى تحسن العلاقات بين البلدين. (أنتوني ناتنج، 1993، ص137)

أخت الضغوط تتزايد على جمال عبدالناصر داخل الجيش للحصول على الأسلحة، ففي حديثه مع الكاتب الصحفي "سيروس سلزبرغر" قال: "كان الدافع لثورتنا داخل الجيش هو نقص المعدات العسكرية، وإذا شعر ضباطنا بأننا مازلنا لا نملك المعدات فسوف يفقدون الأمل في الحكومة"، كما ساهم تحليق الطائرات الإسرائيلية فوق سماء القاهرة في شتاء 1955 في تفاقم مأزقه بما يمكن أن يدل على ضعفه أمام العالم أجمع، إذ صرح عبدالناصر "لمايلز كوبلاند" رجل الاستخبارات الأمريكية : "عليّ أن أجلس هنا وأتحمل كل هذا، بينما حكومتك ترفض أن تعطيني السلاح"، وفي الواقع أصبح تسليم الأسلحة التي وعده بها "آيزنهاور" مسألة مُلحة فيما يتعلق بكرامة عبدالناصر شخصياً. (سلوى صابر، 2018، ص71)

كما أتاح اشتراك مصر في مؤتمر باندونج(3) بعد غارة غزة وقبل صفقة الأسلحة التشيكية مجالاً لتأكيد استقلاليتها في مجال السياسة الخارجية، ومعارضتها الأحلاف والتكتلات والسير في خطوات أبعد في تدهور علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية.(رضا أحمد شحاته 1987، ص 416)

مثلت الغارة الإسرائيلية أيضاً نقطة التحول الأولى في موقف عبدالناصر من الغرب وإسرائيل، إذ كان لديه حتى تلك اللحظة ما يبرر أمله في أن دول الغرب أو على الأقل الولايات المتحدة ستشعر بقدر كاف من الرضا لأن نظاماً جديداً حل محل آخر فاسداً، مما يجعلها تسانده بالأسلحة والمعونة الاقتصادية، لكن بدءاً من الهجوم على قطاع غزة فصاعداً لم يكن ليشعر بأنه أصبح من الممكن أن يقيم علاقة مبنية على الثقة التي كان يأمل فيها مع الولايات المتحدة وبريطانيا. (أنتوني ناتنج، 1993، ص123-125)

يؤكد نفر من المؤرخين أن الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة كان فرصة طيبة للاتحاد السوفيتي لكي يُعلن فيها لجمال عبدالناصر عن استعداده لتقديم السلاح لمصر وكان ذلك على لسان "شوين لاي" رئيس وزراء الصين. (عادل حسن غنيم، 2017، ص 350)

وهكذا تعد صفقة الأسلحة المصرية السوفيتية من أهم الأحداث التاريخية آنذاك والتي لم تأتِ فجأةٍ ولكن كان لها مقدماتها وأسبابها والتي تم تناولها والتعرف عليها.(عبدالحميد عبدالجليل أحمد شلبي، 2000، ص 194)

وكما أشرنا سابقاً بأن صفقة الأسلحة لم تكن سوى نتيجة للعديد من المقدمات والأحداث، وهذا ما يوضح أسباب لجوء مصر للكتلة الشرقية لشراء السلاح منها، فأولها امتناع الغرب عن إمداد مصر بما يلزمها من أسلحة، وثانياً حلف بغداد وتأثيره الخطير على التوازن العسكري لباقي الدول الرافضة للحلف وعلى رأسها مصر، وثالثاً كان لمؤتمر باندونج دوراً فعالاً في ذلك الأمر حيث مبدأ الحياد بين المعسكرين، وأخيراً الهجوم الاسرائيلي على غزة في فبراير عام 1955، كل هذه الأحداث عجلت بأن تولي مصر شطرها نحو المعسكر الشرقي الاشتراكي. (الخارجية المصرية، محفظة (273)، ملف 3/1/1 ب، بتاريخ 1957/4/15)

ثانياً: المفاوضات بين مصر والاتحاد السوفيتي لعقد صفقة الأسلحة التشيكية:

وفقاً لمذكرات الرئيس محمد نجيب فإنه يعتبر نفسه أول من لمح بأن مصر مستعدة للحصول على السلاح من مصادر أخرى غير التقليدية قاصداً بالتقليدية - الولايات المُتحدة والدول الغربية – وذلك في عام 1953 بعدما يأس من الحصول على السلاح منهم، فصرح في إحدى اللقاءات الصحفية: "بأن مصر ستلجئ للحصول على السلاح من مصادر أخرى في حالة استمرار امتناع أمريكا والغرب"، ولم يتوقع نجيب أن يُحدث هذا التصريح أثره بهذه السرعة، حيث بعد أيام حضر إليه السفير السوفيتي "بنيامين سولود" وتطرق الحديث بينهما عن إمكانية حصول مصر على السلاح من السوفيت، ووعد السفير السوفيتي الرئيس نجيب بأنه سيكتب إلى موسكو لإبلاغ القادة السوفيت بالأمر، وبعد ثلاثة أسابيع جاء رد السفير بأن بلاده قد وافقت على توريد مصر ما تحتاجه من أسلحة من حيث المبدأ، وفي انتظار قائمة بما تُريده مصر من أسلحة.(محمد نجيب، 1984، ص316-317)

واستطرد نجيب في هذا الشأن قائلاً: "بأنه قام بإرسال السفير السوفيتي إلى عبدالحكيم عامر بصفته قائد الجيش ووزير الحربية ليُعد له القائمة المطلوبة من السلاح، إلا أن الموضوع لم يؤخذ على محمل الجد من عبدالحكيم عامر، حيث أن عامر كان يقول له دائماً: "أن الموضوع محل دراسة، لأن تغيير السلاح سيستلزم تغيير التكتيك في الجيش"، واعتبر نجيب الموضوع في غاية السرية ولم يتحدث عنه أو يُصرح به بعد ذلك.(محمد نجيب، 1984، ص318)

نجد أن حديث الرئيس نجيب في مذكراته عن موافقة السوفيت على إمداد مصر بالسلاح عام 1953 يتعارض مع ما ذكره الرئيس السادات في مذكراته هو الآخر في هذا الشأن، حيث ذكر السادات: "بأن بعد رفض الأمريكان لطلب مصر الحصول على السلاح، وخاصة بعد موقف مصر الرافض للانضمام للأحلاف العسكرية، فإن السوفيت هم الآخرون رفضوا أيضاً بدورهم، وكان ستالين في مرض الموت وقتذاك، إلا أن مبادئه كانت تمنعه من إعطاء السلاح إلا للدول الشيوعية".(محمد أنور السادات، 1978، ص169)

يرى الباحث بأن موافقة السوفيت على إمداد مصر بالسلاح والتي ذكرها الرئيس نجيب في مذكراته، لم تكن سوى وعوداً من السفير السوفيتي ولم ترتقي للموافقة الرسمية من الاتحاد السوفيتي، وأن الرئيس نجيب قد بالغ في ذلك الأمر، وأن الأقرب للصواب بأن السوفيت لم يكن ليوافقوا على إمداد مصر بالسلاح بهذه السهولة خاصة بأن موقفهم كان مازال غامضاً من الثورة المصرية وقادتها، وأن مصر في نظر السوفيت آنذاك دولة صديقة للولايات المتحدة والغرب.

يدعم هذا الرأي بأن الاتحاد السوفيتي في البداية كان ينظر إلى ثورة 23 يوليو في مصر، بأنها ثورة من صنع البرجوازية المصرية، وأن الغرض منها إجهاض الثورة الشعبية التي كانت إرهاصاتها في مصر قد بدأت تلوح مع تزايد السخط الشعبي الذي بلغ ذروته في حريق القاهرة في يناير 1952. (حسن نافعة، 1993، ص257)

كما صنف الاتحاد السوفيتي الثورة المصرية على أنها ثورة أمريكية، وأن الولايات المتحدة تريد تغيير الأنظمة الحاكمة الخاضعة للاستعمار القديم إلى أنظمة خاضعه لها، وأن الولايات المتحدة لم تساعد الملك السابق فاروق؛ لأنها على صلة بثورة يوليو وقادتها، وعندما اشتعل الخلاف بين الرئيس محمد نجيب وجمال عبدالناصر ومجموعته، فسر السوفيت هذا الخلاف على أنه خلاف بريطاني – أمريكي، وأن عبدالناصر يُمثل الولايات المتحدة من جهة ضد نجيب والأحزاب التي كانت قائمة قبل الثورة والمدعومة من بريطانيا من جهة أخرى والمُطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته. (مراد غالب، 2001، ص27)

انتهى الصراع بين نجيب وعبدالناصر لصالح الأخير، عندما أصدر مجلس قيادة الثورة في 14 نوفمبر 1954 قراراً بإعفاء محمد نجيب من منصب رئيس الجمهورية على أن يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية، كما صدر قرار آخر بتحديد إقامته خارج القاهرة بفيللا المرج والتي كانت مملوكة من قبل لزينب الوكيل حرم مصطفى النحاس والتي تمت مصادرتها من محكمة الثورة، مع حرمانه من حقوقه السياسية لمدة عشر سنوات. (رفعت يونان، 2008، ص124)

هكذا أُسدل الستار على صفحة من صفحات ثورة يوليو، لتتوالى بعدها الأحداث وتتغير فيها مسار العلاقات بين مصر والعالم الخارجي وعلى رأسه القطبين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، مما دفع الاتحاد السوفيتي لتغيير نظرته لمصر وثورتها ولتبدأ فترة كبيرة من التعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي بعد أن تبين له التوجه الحقيقي للثورة المصرية المبني على الاستقلال السياسي والاقتصادي وعدم التبعية للولايات المتحدة والدول الغربية؛ فاعتبر الاتحاد السوفيتي مصر دولة صديقة وحليفة ولا مانع من مساعدتها ومدها بما تحتاجه من مساعدات وعلى رأسها السلاح، وهذا ما سيتضح لنا فيما يلي.

كان عبدالناصر قد اقترح بالفعل في يونيو 1954 شراء الأسلحة من موسكو، إلا أنه أجّل تحقيق الطلب، ولم تقم الولايات المتحدة - بالرغم من وعودها- بتلبية طلبات الأسلحة المُرسلة إليها بسبب معارضة "تشرشل" في المقام الأول، كما أن مصر لم تكن تأمل في الحصول على أسلحة من باريس، لأنها دعمت القوميين في شمال أفريقيا وخاصة الجزائريين المقاتلين منذ نوفمبر 1954، من جانب آخر لبت فرنسا طلب إسرائيل وقامت بتصدير أسلحة لها. (لاسلو ناج، 2017، ص172)

تعزز مركز عبد الناصر في مصر والعالم العربي، نتيجة قيام حركة عدم الانحياز، والتي تُمثل تأييداً لمواقفه القومية مما يزيد قدرته علي المساومة في علاقاته مع القوي الكبرى وقد شجع ذلك عبد الناصر علي الانضمام إلى مؤتمر الدول "الأفروأسيوية" الذي عقد في باندونج في ابريل 1955، وخلال جلسات المؤتمر التقي عبد الناصر بـــ"شواين لاي" رئيس وزراء الصين الشعبية، وبعدما أدرك عبد الناصر خلال هذا اللقاء عدم إمكانية حصول مصر علي السلاح من الصين لعدم توفر فائض من السلاح الصيني لتصديره إلى الخارج، وسأله عن إمكانية حصول مصر علي السلاح من الاتحاد السوفييتي، وقد أوضح "شواين لاي" لعبد الناصر أن ذلك الأمر قد تترتب عليه مشكلات كثيرة لمصر مع العالم الغربي، إلا أن عبد الناصر أوضح له حاجة مصر الضرورية للسلاح بسبب شعورها بالتهديد، واستعدادها لمواجهة أية مشكلات في سبيل الحصول علي السلاح، خصوصا بعد الغارة الإسرائيلية على قطاع غزة عام 1955.

وقد اعترفت مصر بالصين الشعبية في ربيع عام 1956، رغم أنها ليست عضواً في الأمم المتحدة، نتيجة للموقف العدائي لدول الغرب بشأن تسليح مصر فيما عُرف بالبيان الثلاثي ومساعي تلك الدول لحظر تصدير الأسلحة لمصر والشرق الأوسط، رغم استمرارها في تسليح إسرائيل سراً، وبهذا الاعتراف يُمكن لمصر أن تقضي على أية محاولات لاحتكار الغرب للسلاح. (أحمد محمد هلال رمضان، 2005، ص145)

رد "دالاس" على اعتراف مصر بالصين الشعبية بالسماح للفرنسيين بتزويد إسرائيل بالمزيد من الأسلحة من طائرات الميستر المتطورة، وكان ذلك بزعم الحفاظ على توازن السلاح في الشرق الأوسط وتنفيذاً للبيان الثلاثي الصادر عام 1950، ورد عبدالناصر على ذلك بأن طلب من الاتحاد السوفيتي تزويده بطائرات ((ميج 17 بدلاً من طائرات ميج 15س)) والتي كانت تشكل العمود الفقري لصفقة السلاح الأولى، على أنه لم تُعقد صفقة أسلحة رسمية ثانية إنما اندمجت في الأولى، وعندما وصلت "دالاس" أنباءها استشاط غضباً وبدأ يخطط للرد، وقد كان ذلك الرد متمثلاً بالدرجة الأولى في سحب عرض تمويل مشروع السد العالي.(فؤاد المرسى، 1976، ص 192)

وحينما تأكد "شوين لاي" من اقتناع عبد الناصر بسياسة عدم الانحياز وإنها تمثل بالنسبة له خطاً استراتيجياً ثابتاً وليست مجرد مناورة تكتيكية للحصول علي السلاح من المعسكر الشرقي، وعده بنقل مطالبه إلى السوفيت، وقد رفع "شوين لاي" عند عودته إلى بلادة تقريراً عن مطالب مصر من السلاح السوفيتي وقدمه إلى "ماو تسي تونج" الذي أرسله بدوره إلى السوفييت ومن بين ما جاء في ذلك التقرير أن "شوين لاي" قد فهم من حديثه مع عبد الناصر أن هناك مواجهة حتمية الحدوث في الشرق الأوسط بين القوي الجديدة التي تمثل الاتجاه القومي العربي وبين القوي الرجعية والامبريالية.

وقال "شوين لاي": " أنه لن يمكن أن يقف المعسكر الاشتراكي من ذلك الصراع موقف المتفرج، فحركة التاريخ تشير إلى أن الحركة القومية، التي يتزعمها عبد الناصر، هي بمثابة القوي المُتنامية في الشرق الأوسط وأن سياستنا تجاهها ينبغي أن تسعي لكسب صداقتها، فالمزايا التي يُمكن للمعسكر الاشتراكي أن يحصل عليها من خلال دعمه للاتجاه القومي العربي لا ينبغي التقليل من أهميتها، فانتصار التيار القومي بمساعده المعسكر الشرقي سيحبط محاولات الاحتواء التي يقوم بها الغرب ضد المد الشيوعي في الشرق الأوسط".(توماس بريسون، 1985، ص467-468)

كان الحل هو أن تجئ الأسلحة السوفيتية عن طريق الصين الشيوعية، فهي ليست عضواً في الأمم المتحدة ولذا فإن أي حظر لا يلزمها، كما أن "شوين لاي" الذي رتب أول صفقة سلاح كان صديقاً

للاتحاد السوفيتي ومن شأن ذلك أن يسد الثغرة بالنسبة للسلاح إذا حدث حظر رسمي. (محمد حسنين هيكل، 1972، ص 90-91)

كان عبدالناصر ببساطة لا يستطيع الانتظار، لأن إسرائيل أعلنت عن أنها ستسعى لفتح خليج العقبة أمام الملاحة بقوة لإثناء ناصر عن الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي.(يفجيني بريماكوف، 2006،ص51)

وصل الطلب المصري الحقيقي إلى العاصمة السوفيتية موسكو قبل افتتاح مؤتمر باندونج ببضعة أيام، وبدأت المفاوضات في 12 إبريل 1955 - بناء على طلب القاهرة - في براج، واقترح المارشال السوفيتي "جوكوف Zsukov" ووكيل وزارة الخارجية "جروميكو Gromiko" في 16 يونيو خلال إجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي إبرام صفقة الأسلحة، ثم توقيع العقد مع التشيكوسلوفاكيين في 12 سبتمبر ببراج، ثم بعدها ببضعة أسابيع وفي نفس المكان مع البولنديين قاموا بتوريد سفن حربية.(لاسلو ناج، 2017، ص174-175)

بادر السفير السوفيتي في القاهرة "دانيال سولود" بالاتصال بعبدالناصر في 21 مايو 1955، وجدد العرض السوفيتي بتقديم مساعدات تكنولوجية واقتصادية لمصر بالإضافة إلى مساعدات بناء السد العالي، إلا أن جمال عبدالناصر لم يُظهر اهتماماً لهذه المساعدات، فكان كل اهتمامه ينصب على تقديم السلاح.(F.R.U.S, 1955, Vol. XIV, June 29, 1955, P.66)

لم يكن عبدالناصر حتى ذلك الوقت راغباً في تعميق العلاقات المصرية السوفيتية حتى لا يؤدي ذلك الأمر إلى تصدع علاقته بواشنطن، وكان دائم الاستفسار عن إن كان في وسع الاتحاد السوفيتي أن يقبل بالمقايضة في شراء الأسلحة ومنها قِطع المدفعية الثقيلة بالقطن المصري، وجاء الرد السوفيتي إيجابياً وأن روسيا تستطيع شحن المعدات المطلوبة في 6 أسابيع، كما طلب عبدالناصر تدريب الضباط المصريين في روسيا على استخدام المدفعية السوفيتية. (F.R.U.S, 1955, Vol. XIV, June 29, 1955, P.66)

في نفس الوقت كانت استجابة السوفيت لمطالب مصر بطيئة، فكانوا يدركون أنهم بذلك يقتحمون منطقة نفوذ تقليدية للغرب، إلا أن الاعتبارات الإستراتيجية كانت تفوق محاذير هذه السياسة، فكان السوفيت يقدرون منذ أوائل عام 1955 أن إقامة علاقات قوية مع مصر سوف تدعم قوة حكومتها وتعزز موقفها المناوئ لحلف بغداد وبذلك يتحقق لهم تطويق الحلف الغربي وفتح الطريق إلى البحر المتوسط والبحر الأحمر بما لهما من أهمية إستراتيجية فائقة. (محمد حافظ إسماعيل، 1987، ص45)

وخلال احد الاحتفالات في السفارة السودانية في القاهرة في 18 مايو 1955 التقى عبد الناصر بالسفير السوفييتي "دانييل سولود" واخبره بأنه يريد لقاءه، وقد رد السفير عليه بأنه تلقى أوامر من حكومته بطلب تحديد موعد لمقابل الرئيس عبد الناصر، وقد تمت المقابلة بالفعل بعد ثلاثة أيام حيث طلب عبد الناصر خلالها من السفير السوفييتي أن ينقل إلى حكومته رغبة مصر في الحصول علي السلاح، وقد أعقب ذلك عقد عدة لقاءات بين الجانبين، وبعدما تطورت المباحثات بصورة ايجابية تم الاتفاق على أن تتم الصفقة عن طريق وساطة تشيكوسلوفاكيا، هذه الوساطة تخدم الطرفين: فبالنسبة للاتحاد السوفيتي كانت تلك الوساطة دليلا علي رغبته في الحفاظ علي حالة الانفراج في علاقات القطبين، ودليلاً على تأثر السياسة الخارجية السوفييتية بحالة العلاقات بين الشرق والغرب، وبالنسبة لمصر فقد كان حصولها على السلاح من تشيكوسلوفاكيا لا يتعارض مع سياسة عدم الانحياز والتي كان عبد الناصر من أبرز دعاتها حيث أن تشيكوسلوفاكيا كانت تمد إسرائيل بالسلاح وتوقّع معها الصفقات العسكرية.(هيلين كارير دانكوس، د.ت، ص48)

أرسلت مصر دعوة إلى "شبيلوف "Shepilov وزير خارجية الاتحاد السوفيتي في أول يوليو عام 1955 وذلك للتباحث من أجل صفقة الأسلحة، وقد استطاع "شبيلوف" أن يصل مع مجلس قيادة الثورة في مصر إلى اتفاق مبدئي في السابع والعشرين من يوليو، طلبت مصر بمقتضاه أسلحة بحوالي ثمانين مليون دولار، على أن تدفع مصر قيمة الصفقة قطناً. (عبدالرءوف أحمد عمرو، 1991، ص310)

ويبدو أن الاتحاد السوفيتي قد اقترح أن تكون الصفقة مع دولة تشيكوسلوفاكيا، كي لا يؤثر ذلك على سياسة التراضي التي أسفرت عنها القمة الرباعية(4) في جنيف.(الخارجية المصرية، محفظة (1457)، ملف 36/142/4، يوليو 1955)

من الواضح أن الاتحاد لسوفيتي استخدم بدوره طرفاً ثالثاً في تصدير صفقة الأسلحة إلى مصر، وهي دولة تشيكوسلوفاكيا، تماماً كما جرى في صفقة الأسلحة الأمريكية لإسرائيل عن طريق ألمانيا الاتحادية. (عادل حسن غنيم، 2017، ص 350)

كان ظروف إعلان عقد الاتفاق مع تشيكوسلوفاكيا أثناء عقد مؤتمر جنيف، ولم يكن الاتحاد السوفيتي يريد القضاء على فرص إجراء المفاوضات بين الشرق والغرب بتدخله المفاجئ في الشرق الأوسط، فضلاً عن ذلك فإن التأخير عن الإعلان عن هذه الاتفاقية ساعد عبد الناصر على مواصلة مفاوضاته مع الغرب، بحيث يستطيع في نهاية الأمر تبرير الاتفاقية بأن يلقي بالمسئولية على عاتق مفاوضيه الغربيين في تلبية مطالبه المتكررة الخاصة بالمعونة العسكرية وفي نهاية الأمر يعكس التأخر في الإعلان عن هذه الاتفاقية، رغبة الاتحاد السوفيتي في عدم دفع عبد الناصر دفعاً واجتذابه إلى المعسكر الاشتراكي بمسعى طبيعي، يُشكل بالنسبة له ملاذاً أخيراً، إن هذا الحرص السوفيتي على مراعاة الجانب المصري، ومفاوضات جنيف في آن واحد، يفسر أيضاً استخدام تشيكوسلوفاكيا كواسطة، وإذا كان أحداً لم يخطئ في تقدير الشريك الحقيقي لمصر فإن التحفظ الذي أبداه الاتحاد السوفيتي في هذه الفترة يؤكد نظريته التي تقابل نزعة الغرب إلى التدخل في الشرق الأوسط بالسياسة السوفيتية المُمثلة بعدم التدخل في الشئون الإقليمية. (H. Trevelyan, 1980, P. 28)

وبالفعل تولى التشيكيون المحادثات بشأن صفقة الأسلحة في مدينة براج اعتباراً من أغسطس عام 1955، وتم إعداد اللوائح والاتفاق على الأسعار.(محمد حسنين هيكل، 1972، ص78)

لقد ألقت نصوص الاتفاقية "المصرية- التشيكوسلوفاكية" دائماً بعض الظلال بسبب التكتم النسبي الذي لزمه الطرفان والدعاية القليلة التي حظي بها في حد ذاته، فمن المعروف أنه كان من المقرر أن تتلقى مصر مقاتلات نفاثة من طراز 15وقاذفات نفاثة من طراز اليوشن 28 ودبابات تي 34 ومارك 3 Mark 111 وتجهيزات ثقيلة مختلفة أخرى وتعهدت مصر بأن ثمن هذه المعدات أساساً بالقطن، على أن تُسدد جزءاً صغيراً فقط بالعملة الصعبة، وقد وزعت التسديدات على عدة سنوات، إذ كانت لا تمثل نسبة أكثر من خمسة في المائة من صادرات مصر السنوية من القطن، ولا تتوافر تقديرات محددة عن قيمة العمليات، لكنها تراوحت بين تسعين وثلاثمائة مليون دولار، ولم تكن هذه الأسلحة في مجملها أسلحة حديثة، ولكنها بيعت إلى مصر بسعر أقل من ذلك الذي كان يُمكن أن يقبل به الموردون الغربيون في هذه الفترة، وبصفة خاصة بريطانيا.(هيلين كارير دانكوس، د.ت، ص49)

وقد حصلت مصر بمقتضى الاتفاقية التشيكية على 200 طائرة عسكرية و300 دبابة، بالإضافة إلى الصواريخ و500 مدفع هاون، وسفن عسكرية وزوارق حربية.(محمد البحيري، 2011، ص62)

بدأت أنباء محادثات براج تتسرب، وكان الإسرائيليون أول من علم بها ثم بدأ الأمريكيون يشعرون بما حدث، وفجأة أخذوا يلمحون إلى تزويد مصر بالأسلحة وطلبوا من جديد قائمة بالاحتياجات

وقالوا إنهم مستعدون للنظر بعين العطف إلى قضية صفقة الأسلحة، لكن الوقت كان قد فات حينئذ، وشعر الجميع بأن الأمر لا يعدو أن يكون مناورة بل وخدعة لتعكير صفو المحادثات في براج.

(محمد حسنين هيكل، 1972، ص79) وكذلك: (F.R.U.S,1955, Vol. XIV, July 2, 1955, P.P.270-273)

وخلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر 1955 استفسر "دالاس" من "مولوتوف" عن حقيقة الأنباء التي تتردد عن صفقة السلاح فاعترف مولوتوف" بأن هناك مفاوضات تتم بهذا الشأن، إلا أنه أكد أن تلك الصفقة تتم على أسس تجارية بحتة، ولن يترتب عليها أية عواقب سياسية ولا تعكس أية إطماع سياسية من جانب السوفييت تجاه المنطقة، وقد رد عليه "دالاس" بقوله: " أنه أيا كان أساس الصفقة فإن الإخلال بميزان القوة في المنطقة بما يسمح لأي من الطرفين بالعدوان علي الأخر قد يؤدي إلى نشوب الحرب، وأن الولايات المتحدة لن يمكنها أن تقف موقف اللامبالاة من تلك الأحداث "، وتعقيبا علي ذلك أشار "هربرت هوفر" مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى أن التقارير الواردة من منطقة الشرق الأوسط تشير إلى أن الصفقة وصلت إلى مرحلة متقدمة، واقترح إرسال "كيرميت روزفلت"_ خبير شئون الشرق الأوسط في وكالة المخابرات المركزية – إلى المنطقة نظراً لعلاقته الوثيقة بعبد الناصر في محاولة لإثنائه عن إبرام تلك الصفقة، إلا أنه في اليوم التالي مباشرة – 21 سبتمبر – ابلغ عبد الناصر السفير الأمريكي "بايرود" بأنه قد قرر نهائيا قبول الأسلحة السوفيتية.

(M. H. Heikal, 1978, P. 57-59)

بعد الاتفاق على الصفقة رأى عبدالناصر ضرورة الإعلان عنها، وبالفعل أُعلن عنها في السابع والعشرين من سبتمبر عام 1955، وأن مصر تستورد بموجبها من الاتحاد السوفيتي الأسلحة والذخائر وليس الأفكار والمبادئ السياسية. (W. Laqueur, 1959, P.241)

كما أعلن عبدالناصر: " أن مصر حاولت على مدي ثلاثة أعوام الحصول علي السلاح من الدول الغربية إلا أن الدول الغربية الثلاث كانت تشترط شروطاً لا يمكننا قبولها، ولذا فقد رفضنا السلاح الغربي في حين أن إسرائيل كانت تحصل علي السلاح من بريطانيا وفرنسا وأماكن أخرى، فأما فرنسا فكانت تريد مساومتنا علي السلاح بمصير شمال إفريقيا ولكننا رفضنا، وأما الولايات المتحدة فقد اشترطت علينا الانضمام إلى تحالف عسكري موالى لها، ولكننا رفضنا وأما بريطانيا فقد أعطتنا الكثير من الوعود ولكنها لم تعطنا السلاح، ومن ناحية أخرى فقد لبت تشيكوسلوفاكيا مطالبنا علي أسس تجارية، مقايضة القطن بالسلاح ودون أية اشتراطات أخرى، ولذلك فقد قبلنا الصفقة مباشرة". F. Abu Jaber, (1979, P.140)

كما أكد عبدالناصر على أن تلك الصفقة التي وُقعت مع تشيكوسلوفاكيا إنما هي صفقة تجارية بحتة.(F.R.U.S, 1955-1957, V. xiv, November 1955, P.262)

تفاجأ الجميع بإعلان عبدالناصر عن الصفقة، فقد فوجئ السوفييت كذلك به، رغم كل محاولات التكتم والسرية التي أحاطوا بها الصفقة، حيث كان بعض سفنهم حامله السلاح ومتجهة إلى الإسكندرية في ذلك الوقت، وكانوا يخشون من أن يؤدي إعلان عبدالناصر عن الصفقة إلى قيام الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط باعتراض سفنهم مما قد يؤدي إلى تعكير صفو العلاقات بين القطبين. (M. H. Heikal, 1978, P.63)

وكان من بين الأسباب التي دعت عبدالناصر إلى الإعلان عن الصفقة أن السفن التي تنقل السلاح كانت ستعبر مضيق البوسفور ومن ثم لم يكن من الممكن إخفاء محتوياتها، كذلك فقد كان على مصر حينذاك أن ترسل عدداً كبيراً من الضباط المصريين إلى تشيكوسلوفاكيا للقيام بمهام تدريبية متنوعة،

بالإضافة إلى أن تدفق السلاح إلى الإسكندرية كان يستلزم اتخاذ قرارات واسعة النطاق لم يكن من الممكن الاحتفاظ بها سراً، أما الدافع الأساسي وراء إعلان عبد الناصر عن الصفقة فقد كان يتمثل في محاولة وضع المبعوث الأمريكي الذي ترددت الأنباء آنذاك عن قرب وصولة لمصر أمام الأمر الواقع، فقد كانت الأنباء تشير إلى أن الولايات المتحدة تعتزم إرسال "جورج آلن" – وكيل وزارة الخارجية الأمريكية – حاملا آنذاك رسالة لعبد الناصر وهكذا عندما علم عبد الناصر بمهمة "آلن" اكتفي بالإعلان فقط عن قبول صفقة السلاح التشيكية دون الإشارة إلى مبادرة السلام مع إسرائيل التي كان "كيرميت روزفلت" قد اقترحها عليه من قبل. (محمد حافظ إسماعيل، 1987، ص45-47)

إن كافة الدلائل تحمل على الاعتقاد بأن الإعلان عن اتفاقية السلاح قد جاء متأخرا جداً، فمنذ فبراير 1955 قامت بعثة تشيكوسلوفاكية، بزيارة إلى القاهرة في ظل ظروف غير واضحة، وفي شهر يوليو توجه تقنيون مصريون إلى العاصمة براج للإشراف على توريد الأسلحة، ولا يمكن الاعتقاد بأنه لم يكن ثمة مفاوضات لإرسال الأسلحة التي وصلت قبل أن يعلن جمال عبد الناصر عنها في سبتمبر 1955، ويبدو أن دور البعثة التشيكوسلوفاكية في القاهرة، كان مرتبطاً بالمسألة برمتها، ويؤكد العلاقات بين مصر والمعسكر الاشتراكي هذا الانطباع، ففي مارس 1955 توجه "حسن إبراهيم" لزيارة عدة دول اشتراكية، وفي نفس الفترة قام "بطريك أرثوذكس الإسكندرية" بزيارة الأرثوذكس في الاتحاد السوفيتي وأكدوا جميعا أن الأديان تتعايش مع الاشتراكية تعايشاً لا يشق له غبار، وبدا للإتحاد السوفيتي أن النظام الناصري في طريقه للقطيعة مع الدول الامبريالية، ويبدو أن المساعي السوفيتية التي جرت على امتداد عام 1955، كان هدفها طمأنة عبد الناصر بشأن ما يترتب على تقاربه من العالم الاشتراكي، إن الفكرة التي ركز عليها عبد الناصر وهو أن يعلن إبرام الاتفاقية مع تشيكوسلوفاكيا، وأنه يمكن التفاوض مع المعسكر الاشتراكي دون اقتباس أفكاره.(هيلين كارير دانكوس، د.ت، 45)

في 29 سبتمبر 1955 أصدر وزير خارجية مصر ورئيس وفدها الدائم في نيويورك محمود فوزي بياناً مهماً حول مسألة حصول مصر على السلاح من تشيكوسلوفاكيا طبقاً للاتفاق الذي عُقد وقد ذكر: "أن هذه المسألة تتعلق بسيادة وسلامة وكرامة مصر، ولن نقبل بأي وصاية علينا من أحد وسنقاوم النفوذ الأجنبي، وأن من حقنا الذي لا نزاع فيه الحصول على السلاح الذي نحتاجة من أي سبيل للدفاع عن بلادنا والحفاظ عليها".(الأهرام، 1955/9/30)

هكذا تمت صفقة الأسلحة بين مصر والاتحاد السوفيتي عن طريق تشيكوسلوفاكيا، ولأول مرة في تاريخ الشرق الأوسط يتم كسر إحتكار الغرب للسلاح وتوريده والاتجاه لمصادر أخرى لتسليح الجيوش في العالم الثالث، كما يُعد هذا الحدث إنطلاقاً نحو توجه مصر للمعسكر الشرقي وحدوث تغيراً جذرياً في توازنات الشرق الأوسط والتي حدد مساراتها الغرب والولايات المتحدة منذ زمن بعيد.

ثالثاً: موقف الدول الغربية من عقد صفقة الأسلحة التشيكية :

عند قيام ثورة 23 يوليو كانت هناك مؤشرات كثيرة تُبشر بصفحة جديدة في العلاقة بين مصر والغرب، حدث فيها نوعاً من التقارب، إلا أن الاختبار الحقيقي لهذه العلاقة كان مدى صدق الغرب لتحقيق وعوده بتسليح مصر، وتوقع الجميع انضمام مصر إلى الأحلاف الغربية بعد زوال أسباب الخلاف، إلا أن كل هذه التوقعات قد خابت، فعبدالناصر كان يتجه بمصر إلى سياسة جديدة لم يعهدها الغرب بمصر من قبل، حيث الاستقلال السياسي والاقتصادي وعدم الاعتماد على الأجانب، وعدم التورط في أحلاف يكون من شأنها إضعاف هذا الاستقلال الذي يسعى إليه، وجاءت صفقة الأسلحة التشيكية لتكون بمثابة الضربة القاضية للعلاقات بين مصر والغرب. (محمد عبدالوهاب، 2007، ص39)

حذر "شوين لاي" عبدالناصر أنه إذا وافق الروس على بيع الأسلحة إلى مصر فإن موافقتهم ستخلق لمصر كثيراً من التعقيدات مع الدول الغربية ، ورد عبدالناصر بأنه مستعد لمواجهة كل التعقيدات لأن السبيل الوحيد الذي بقي مفتوحاً أمامه هو الحصول على السلاح من الاتحاد السوفيتي، وأشار إلى أنه بعد الثورة قد خفض ميزانية الجيش واستخدم السبعين مليون دولار التي صادرها من فاروق لبناء المستشفيات والمدارس والطرقات، واستدرك قائلاً : "إننا لا نستطيع أن ندافع عن أنفسنا بالمستشفيات أو المدارس .."(محمد حسنين هيكل، 1972، ص77)

وهنا نجد أن المواقف الدولية والإقليمية قد تعددت تجاه الصفقة، سواء في الشرق والغرب، فقد أعطى الاتفاق مع تشيكوسلوفاكيا زخماً جديدا للاتحاد السوفيتي على الصعيد الدولي، فهو يمثل بداية توازن عسكري جديد يُسهم تسلسل الأحداث في إيضاحه، كما أن ما حدث يمثل بالفعل مراجعة كاملة للسياسة المصرية كما يشكل أيضا، فيما وراء ذلك، تشكيكاً في التفوق الغربي بالشرق الأوسط، وكان هذا التشكيك واضحاً في باندونج حيث كان تقارب عبد الناصر و"شوين لاي" ونهرو يعني بوضوح رفض التحالف مع الغرب ضد العالم الاشتراكي، ورفض بعض الدول لأن تُستخدم كقوة تعزيز في النزاع بين الشرق والغرب لصالح العالم الغربي، كما أحدث الاتفاق توتراً كبيراً في العلاقات مع بعض دول المنطقة وعلى رأسها إسرائيل وذلك على النحو التالي.

استشعرت الدول الغربية أن هذه الصفقة تمثل بداية النهاية في انفرادها بالوجود في المنطقة وفي السيطرة علي مقدراتها، أثار الإعلان عن الصفقة سلسلة من ردود الفعل المتباينة، فالنسبة للغرب وعقب الإعلان عن صفقة التسليح قام سفراء كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لدي القاهرة بمحاولات منفردة للضغط على مصر وحملها علي إلغاء الصفقة، ورأت الولايات المتحدة في الصفقة بداية للتسلل الشيوعي إلى الشرق الأوسط، وإخلالاً للتوازن العربي الإسرائيلي، ومبرراً لقيام إسرائيل بضربة وقائية ضد مصر، كما قدم "دالاس" احتجاجاً "لمولوتوف" الذي كان موجوداً في نيويورك آنذاك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلي الرغم من أن "مولوتوف" تذرع بأن الصفقة تمت مع تشيكوسلوفاكيا وأنه لا علاقة بالاتحاد السوفيتي بها، إلا أن ذلك لم يُخفف من قلق الولايات المتحدة، كذلك قام كل من "إيزنهاور" و"دالاس" بإنذار السوفييت بأن اتفاقية السلاح يُحتمل أن تؤدي إلى إشعال النار في الشرق الأوسط وتصعيد المناوشات وإعادة الخصومات من جديد، كما أرسل وزير الخارجية الأمريكي رسائل إلى السفراء الإسرائيليين لدى دول الشرق الأوسط يحثهم فيها علي الاجتماع مع المسئولين العرب لتحذيرهم من أن السوفييت يحاولون استغلال صفقة السلاح التي عقدوها مع مصر كوسيلة لدخول الشرق الأوسط، كما أعلنت الخارجية الأمريكية في 30 سبتمبر 1955:" أن الولايات المتحدة تعتبر تزويد مصر بالأسلحة السوفيتية خرقاً للروح التي سيطرت علي مؤتمر جنيف".(فؤاد المرسى، 1976 ، ص 188)

حاولت الدول الغربية إثناء الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا عن إتمام هذه الصفقة، إلا أن الحكومة التشيكوسلوفاكية رفضت تدخل أي طرف، كما أنكرت طلب مُمثل إسرائيل لوزارة خارجيتها لإلغاء الصفقة، خاصة بعدما تلقت العديد من البرقيات من ممثليها الدبلوماسيين في الخارج تُفيد بأن الرأي العام يؤيد الصفقة.

(وثائق الخارجية المصرية، محفظة (115)، ملف 7/7/212، بتاريخ 1955/10/6)

أعلنت كل من بريطانيا والولايات المتحدة عن غضبهما الشديد إزاء تلك الصفقة وصرحا بأنها ستزيد من حدة التوتر بين الغرب والعرب، وقام كل من سفراءهما بالإضافة إلى سفير فرنسا في القاهرة بمسعى منفرد، ولكن في شبه مظاهرة جماعية تستهدف إلغاء الصفقة الي وقعتها مصر، فانزعجت فرنسا

بشكل كبير، كما اعتبرت بريطانيا أن الاتفاقية المصرية السوفيتية تهدد أمن وسلامة قاعدتها في قناة السويس ورأت الولايات المتحدة أنها بداية تسلل السوفيت إلى الشرق الأوسط وإخلال بالتوازن العربي الإسرائيلي، ومبرراً لقيام إسرائيل بضربة وقائية ضد مصر. (محمد حافظ إسماعيل، القاهرة، 1987، ص50) وكذلك: (رشا علي طه، 2016، ص53)

الولايات المتحدة الأمريكية

في نهاية شهر سبتمبر من عام 1955، وصل "كيرمت روزفلت" مبعوث وزير الخارجية الأمريكية "دالاس" حاملاً رسالة إلى جمال عبدالناصر مفادها أن "دالاس" غاضباً للغاية ومصمم على ضرورة قيام مصر بإيقاف تلك الصفقة، وإن لم يتم هذا الأمر فستتخذ الولايات المتحدة الأمريكية الإجراءات التالية:

إيقاف جميع المساعدات العسكرية لمصر ووقف الأنشطة التجارية معها.

2- قطع العلاقات الدبلوماسية.

3- منع وصول أية سفينة تحمل أسلحة إلى مصر.

(F.R.U.S: Arab-Israel Dispute 1955-1957, V. xiv, November 1955, P.752)

لقد نصح "هنري بايرود H.Bayrod" السفير الأمريكي بالقاهرة "روزفلت" بعدم تقديم هذه الرسالة إلى عبدالناصر كما نصحه بأن يكون دبلوماسياً حين لقائه به.(محمد حسنين هيكل، 1972، ص82)

حاول "روزفلت" استثمار تلك الصفقة بأسلوب آخر لكسب ود عبد الناصر وصداقته بدلاً من عداوته فقال له:

" إن كانت الصفقة فعلاً بهذه الضخامة التي سمعنا عنها فما عليك إلا القبول وأن أغضبت البعض فسوف تجعل منك بطلاً عظيماً وتكسب تأييداً فريداً، فلماذا يا ناصر لا تستغل هذه الموجة المفاجئة من التأييد الشعبي لتتخذ بعض القرارات التاريخية حقاً ؟ وما أظن أن ذلك التأييد سينحسر أن أعلنت مثلاً أن هذه الأسلحة دفاعية فقط، وأنني علي استعداد لأن أقبل مشاركة الإسرائيليين للقيام بمجهود مشترك بغية الوصول إلى سلم دائم في المنطقة".(مايلز كوبلاند، 1970، ص178-179)

وهكذا جرى لقاء ناصر و"روزفلت" في إطار ودي، حيث بين الأخير كيف أن "دالاس" ينظر إلى الصفقة على أنها تخل بالتوازن العسكري القائم في الشرق الأوسط، وقد استمرت لقاءات "روزوفلت" بناصر يومين، دون التوصل إلى نتيجة.(عبدالرءوف أحمد عمرو، 1991، ص316)

ومع فشل بعثة روزوفلت، أوفد دالاس مبعوثاً آخر هو "جورج آلن G.Allen" مساعد وزير الخارجية، حاملاً رسالة إلى عبدالناصر وصفت بأنها مهمة، في تلك الأثناء ألقى عبدالناصر بيانه بشأن إعلان الصفقة، حتى يقطع على آلن خط الرجعة، وكان عبدالناصر قد أخبر السفير الأمريكي "بايرود": "بأنه لن يقبل أي خطابات تهديد، ولو أتى "آلن" بذلك فسوف يأمر بطرده ثم يذيع على الشعب المصري بأن الولايات المتحدة تحاول أن تسلبكم حريتكم وكرامتكم"، وبالفعل تقابل "آلن" مع عبدالناصر، ولم يتحدث بكلمة ولكنه استمع فقط لوجهة نظر مصر، واختصر هو وجهة نظر الولايات المتحدة.

(عبدالحميد عبدالجليل أحمد شلبي، 2000، ص 199 – 200)

كان دالاس يعتقد أن كل الاجراءات والتدابير التي ستتخذها الولايات المتحدة ضد مصر أمراً ضرورياً، لأن صفقة الأسلحة كانت تمثل قفزة من الدول الشيوعية فوق الحزام الشمالي(5)، بالإضافة إلى أنها كانت تحطم قالب أحلافه ونمطها. (محمد حسنين هيكل، 1972، ص82)

كما أثارت علاقات عبدالناصر الودية بـ "الباندیت نهرو" أحد الزعماء الكبار المؤسسين لحركة الحياد الإيجابي قلق الولايات المتحدة وسخطها، وكانت اتصالاته أيضاً بـ"المارشال تيتو" الذي كان لا يزال موضع الشك بالنسبة لما طرأ على أزمة العلاقات المتوترة بين يوغوسلافيا وموسكو من انفراج جديد باعثاً آخر من بواعث الانزعاج والضيق للولايات المتحدة، ومن ثم أدرك معسكر الغرب أن ماحدث في الشرق الأوسط من الممكن أن يحدث في كل مكان كالهند ويوغوسلافيا مما يؤثر على سياسة الولايات المتحدة في منطقتي جنوب آسيا والبلقان. (عبدالرءوف أحمد عمرو، 2015، ص114-115)

في الثامن والعشرين من سبتمبر 1955 وجدت الخارجية الأمريكية نفسها في مأزق الاختيار بين صداقة مصر للحيلولة دون تطور علاقات أوثق بينها وبين الاتحاد السوفيتي أو سلوك سبيل آخر لعقاب مصر لتحالفها مع الاتحاد السوفيتي وإثبات أن سياسة الحياد التي تتبعها مصر ستجر عليها الوبال، وفي الشهور التالية تراوح الموقف الأمريكي تجاه مصر بين هذين النقيضين. (عبدالرءوف أحمد عمرو، 2015، ص117) وكذلك: (رضا أحمد شحاته، القاهرة، 1994، ص 398)

على الرغم من تطور العلاقات المصرية – السوفيتية وازدهارها وعلى النقيض تعقد العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، إلا أن مصر استمرت في إظهار رغبتها في تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة، من ثم سعت الدبلوماسية المصرية للتخفيف من الإحباط الأمريكي الناشئ عن صفقة الأسلحة المصرية مع الكتلة الشرقية، موضحة بأن النظام القائم في مصر ضد الشيوعية، هكذا حاولت مصر تجنب نقطة اللاعودة في علاقاتها مع الولايات المتحدة، وقد حاول عبدالناصر الحصول على المساعدة الاقتصادية الأمريكية لبناء السد العالي؛ لذلك حاول صناع القرار السياسي المصري بصعوبة تجنب الاعتماد كلياً على دعم كتلة واحدة لأن ذلك سيحد من قدرتهم على المُناورة بين الكتلتين، وبهذا يتم تحقيق الأهداف السياسية المصرية بصورة أكثر سهولة. (محمد عبدالوهاب، 2006، ص172-173)

وأثناء اجتماع "جورج آلن" وبصحبته السفير الأمريكي مع عبدالناصر يومي 1و3 أكتوبر 1955، حاول التخفيف من زيارته موضحاً أن هدفها محاولة فهم السياسة المصرية، كما حاول عبدالناصر شرح الأسباب التي اضطرته لعقد الصفقة وهي أن الجهود التي بُذلت مع الولايات المتحدة لم يُصاحبها التوفيق، بالإضافة لاعتداء إسرائيل على غزة برغم تأكيدات الولايات المتحدة لعبدالناصر بأن ليس لدى إسرائيل نيات عدوانية، وأكد عبدالناصر أن لديه قناعة بأن الحكومة الأمريكية تحاول إبقاء مصر ضعيفة وذلك بسبب النفوذ اليهودي فيها، وعقب "آلن" على ملاحظات عبدالناصر، موضحاً الجهد الأمريكي لتسليح مصر واتفاق المعونة العسكرية في عام 1954، إلا أن عبدالناصر أشار إلى أن سبب رفضه اتفاق المعونة الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة والمتمثلة في ضرورة قبول مصر بعثة من المستشارين العسكريين على أراضيها، وأن مصر مازالت تعاني من النفوذ البريطاني لتستبدله بآخر أميركي، وأكد على أن الاتفاق التشيكي تجاري تم دون قيود أو شروط مقابل القطن والأرز المصري، كما أن مجيء الفنيين الروس إلى مصر كان بناءً على طلب الحكومة المصرية. (F.R.U.S, 1955, Vol. XIV, October 1, 1955, P.P.537-540)

وفي المقابلة الثانية بينهما في 3 أكتوبر 1955، عبر عبدالناصر عن غضبه مما نشر في الصحافة حول قدرة إسرائيل على حشد مائتا وخمسين ألف جندي وتمكنها من هزيمة الدول العربية مُجتمعة، واندهش عبدالناصر من معرفة الرأي العام الأمريكي بهذا الأمر بينما يوجّه الانتقادات لمصر لعقدها صفقة سلاح تجارية وحيدة هي المُتاحة لمصر، لم يستطيع "آلن" الإجابة على كل هذه الأسئلة وانتهت المُقابلة دون أن تُسفر عن أية نتائج، وهكذا غادر "آلن" القاهرة من دون التوصل إلى أي اتفاق على وقف صفقة الأسلحة!!.(F.R.U.S, 1955, Vol. XIV, October 3, 1955, P.P.551-552)

كانت الحكومة الأمريكية في ذلك الوقت تمتنع عن تصدير الأسلحة بصفة مُباشرة إلى إسرائيل، وذلك حتى تبدو أمام العالم بأنها تلتزم بمبدأ عدم تصدير المعدات الحربية إلى المناطق المُلتهبة مثل الشرق الأوسط، وحتى لا تُغضب أصدقاءها العرب في المنطقة، وحتى لا تُعطي للاتحاد السوفيتي المُبرر لتلبية احتياجات مصر وسوريا على سبيل المثال من السلاح، وقد كشفت مذكرة السفير المصري في واشنطن للخارجية المصرية عن أن إسرائيل تبذل محاولات دءوبة في الحصول على الأسلحة الأمريكية عن طريق دولة أوربية وسيطة، وتؤكد المذكرة أنه في مقدمة الدول الأوربية التي تقوم بدور الوسيط بصفة عامة لإسرائيل تأتي ألمانيا الغربية في المقام الأول ثم تليها إيطاليا. (عادل حسن غنيم، 2017، ص 347-348)

ورداً على قيام مصر بعقد صفقة الأسلحة التشيكية مع الاتحاد السوفيتي؛ قامت الولايات المتحدة بشحن معدات عسكرية متقدمة تشمل دبابات وصواريخ وسيارات مُصفحة بالسفن الأمريكية إلى ألمانيا الغربية أولاً، ثم أُعيد تصدير هذه الشحنة بعد عدة أسابيع من ألمانيا الغربية مرة أخرى بسفن ألمانية تحت سمع وبصر المسؤولين الألمان إلى إسرائيل، هكذا سهلت الحكومة الألمانية كطرف ثالث وصول تلك الشحنة إلى إسرائيل وبالتالي تتحمل الحكومة الألمانية هذه المرة المسؤولية كاملة إزاء هذا الدور. (عادل حسن غنيم، القاهرة، 2017، ص 345-346)

نقلاً عن: (وزارة الخارجية المصرية، محفظة بعنوان تقارير واشنطن 1956/55، تقرير رقم 3551، بتاريخ 16 سبتمبر 1955)

كان الاتحاد السوفيتي يرصد كل صغيرة وكبيرة للتحركات الأمريكية على الساحة الأوربية آنذاك فقد تابع مسار هذه الشحنة واكتشف محتوياتها منذ خروجها من الموانئ الأمريكية ووصولها إلى الموانئ الألمانية ثم راقبها حتى وصلت محطتها الأخيرة في إسرائيل، ولذا يُعتقد أن الاتحاد السوفيتي كان المصدر الأساسي للمعلومات التي حصلت عليها مصر والخاصة بشحنة الأسلحة إلى إسرائيل، فقد كان من جانبه يُنشد التقارب والتعاون مع مصر لإفشال المُخططات العسكرية الأمريكية الموجهة ضده في الشرق الأوسط، وكذلك إضعاف النفوذ الغربي بصفة عامة في تلك المنطقة الحيوية، إلا أن مصر كانت حذرة في العهدين الملكي والجمهوري في تعاملها مع النظم الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي، الذي وجد فيما يبدو في مخاوف مصر والعرب من الخطر الإسرائيلي فرصة كبيرة تُقربه من القيادة المصرية الجديدة منذ عام 1954، وذلك عن طريق تقديم بعض المعلومات الهامة عن تسليح إسرائيل، تلك المعلومات التي تزيد من الشعور بالخطر الإسرائيلي لدى القيادة المصرية، وبتقديم بعض الأسلحة والمُعدات الحربية التي تساعد مصر على مواجهة هذه التهديدات ولابد وأن الاتحاد السوفيتي كان مطمئناً لنجاحه في هذا المسعى هذه المرة بسبب امتناع الدول الغربية عن تقديم السلاح لمصر.(عادل حسن غنيم، 2017، ص 348-349)

رغم كل ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدات عسكرية لإسرائيل وإمدادها بشحنات كبيرة من الأسلحة رداً على قيام مصر بالتعاون مع السوفيت وعقدها صفقات سلاح معهم، إلا أننا نجد الرئيس "آيزنهاور" يعترف بخطأ بلاده الفادح في التعامل مع هذه القضية، فبأسلوب التسويف والمماطلة التي اتبعته الولايات المتحدة إزاء مصر؛ جعلت الفرصة سانحة للاتحاد السوفيتي لكي يكسب موطئ قدم له في الشرق الأوسط وبالتالي حدوث فجوة في العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، مما جعل السوفيت يحسنون استغلال ذلك الأمر جيداً لصالحهم. (آيزنهاور، 1969، ص 17-18)

لم يكن "آيزنهاور" رجلاً عسكرياً فقط، بل كان لديه إدراكاً سياسياً واسعاً؛ لأنه كان يُعد آخر الجنرالات الكبار الذين قادوا حروباً بشرية على مستوى التعبئة الشاملة لأمم وشعوب، فقد فرضت

التجربة نفسها على "آيزنهاور" أن يقوم بدور السياسي الذي يدير علاقات إنسانية مُتعددة الأطراف والثقافات باعتباره قائد أكبر جيش مُتحالف في التاريخ إبان الحرب العالمية الثانية؛ لذلك فلم يكن غريباً عليه أن يعترف بخطأ بلادة في إدارة العلاقات مع مصر، وأنه كان ينبغي على الولايات المتحدة أن تكون أكثر مرونة في مسألة تسليح مصر، بدلاً من انصياعها وراء ضغوط بريطانيا وفرنسا بعدم مد مصر بما تحتاجه من أسلحة؛ مما جعل مصر تلجأ للاتحاد السوفيتي بدلاً من الغرب، فقد كان "آيزنهاور" يدرك جيداً أن بلادة تندفع إلى الطريق الامبراطوري، وأن عليها أن تقود أوربا والعالم وليس العكس وأن تتصدى للاتحاد السوفيتي بكل الوسائل؛ لذا فإن على الجميع طبقاً لمعاهدة حلف شمال الأطلنطي "NATO" أن يدخلوا تحت المظلة والحماية الأمريكية وليس العكس. (محمد عبدالوهاب، 2010، ص20)

بريطـــــانيـــا

أما بريطانيا فقد اعتبرت أن الصفقة تشكل تهديداً لأمن وسلامة قاعدتها في منطقة السويس، فقد أعلن "هارولد ماكميلان" وزير الخارجية البريطاني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: " أن ثمة مسئولية عظمى تلقى على عاتق أية دولة تعمل علي إدخال عامل جديد من عوامل القلق والاضطراب إلى الشرق الأوسط " وكان يرى أن شحنات السلاح ستؤثر علي التوازن العسكري بين طرفي الصراع العربي – الإسرائيلي مما يتيح الفرصة لنشوب مواجهة أمريكية – سوفيتية في الشرق الأوسط بما ينطوي علية مثل ذلك الصراع. (محمد حافظ إسماعيل، 1987، ص50)

وفي الفترة من 18 إلى 25 إبريل من عام 1956، قام كل من "خروشوف و"بولجانين" بزيارتهما المشهورة إلى لندن حيث أبلغهما "إيدن" أنهما سيتسببان - إذا استمرا في إرسال الأسلحة إلى مصر - في كثير من التعقيدات، واقترح أن ينهيا أولاً تنفيذ الصفقة الوحيدة التي عقدت على أن يتوقفا بعد ذلك، رد عليه "خروشوف" بأن الاتحاد السوفيتي مُستعد لوقف كل صفقات السلاح التالية إذا كان ذلك جزءاً من حظر عام على الأسلحة توافق عليه الأمم المتحدة ويتم بإشرافها، ولكن "إيدن" أجاب بأن لبريطانيا التزامات تعاقدية في المنطقة وأنها مثلاً تورد السلاح إلى تركيا والعراق بموجب تلك الالتزامات، إلا أن "خروشوف" رفض القبول بهذه الحجة وكانت وجهة نظره أن حظر الأمم المتحدة يجب أن يشمل حتى الأقطار المرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا. (محمد حسنين هيكل، 1972، ص90)

وقد عرف عبدالناصر بتفاصيل هذه المناقشة، كان الروس من الحرص على تنمية علاقاتهم بمصر إلى درجة أنهم كانوا يطلعون عبدالناصر بكل شئ يتصل بالشرق الأوسط من علاقاتهم الخارجية، أقلق هذا التقرير عبدالناصر لأنه عندما فرضت الأمم المتحدة حظراً على السلاح أثناء الحرب الفلسطينية عام 1948، لم نستطع الحصول على الأسلحة بينما استطاع الإسرائيليون ذلك وبالتالي فقد كانت إمدادات مصر من الأسلحة مُعرضة للانقطاع إذا اشترك الاتحاد السوفيتي في حظر جديد على الأسلحة تفرضه الأمم المتحدة.(محمد حسنين هيكل، 1972، ص90)

ناشدت بريطانيا في 22 نوفمبر 1955 الاتحاد السوفيتي بالحد من شحنات الأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط، ولكن الاتحاد السوفيتي رفض الأخذ بوجهة النظر البريطانية ولهذا أعلن "إيدن" أنه يجب على الغرب أن يستمر في إرسال الأسلحة إلى دول الشرق الأوسط حتى تظل إسرائيل ودول حلف بغداد محتفظة بتوازن القوى. (عبدالرءوف أحمد عمرو، 2015، ص114)

ويبدو أن موقف بريطانيا المُتشدد تجاه مصر ورفضها إمدادها بالسلاح بل والوقوف ضد أي محاولة للحصول على السلاح من مصادر أخرى؛ كان بسبب السياسة الحاسمة التي اتبعتها مصر خاصة بعد ثورة يوليو تجاه مشاريع بريطانيا في الشرق الأوسط، كما ازداد عداء بريطانيا لعبدالناصر، الذي اعتبرته مسئولاً عن فشل محاولة ضم الأردن لحلف بغداد، وعن عزل الفريق "جون غلوب" من منصبه

كرئيس أركان الجيش الأردني وجميع الضباط البريطانيين الذين كانوا يتولون مناصب قيادية في الجيش الأردني.(علي محافظة، 2011، ص151)

ولم تُسفر المحادثات التي أجراها وزير الخارجية الإسرئيلي "موشية شاريت" مع نظيره البريطاني "ماكميلان" عن تغير الموقف، على الرغم من محاولة "شاريت" تحميل حلف بغداد المسؤولية عن الصفقة التشيكية بإعتبارها أحد أهم النتائج التي تمخضت عن هذا الحلف، وعلى الرغم من مطالبته بالضغط على الطرفين السوفيتي والمصري لتخليهم عن عقد الصفقة، إلا أن جواب "ماكميلان" جاء "مائعاً وعقيماً" على حد تعبير "شاريت"، فرفض موضوع المعاهدة الأمنية كما رفض تزويد إسرائيل بالأسلحة، ودعا إلى الحل السلمي. (موشية شاريت، 1996، ص 564-565)

فرنســـا

في أغسطس من عام 1955حصلت المخابرات المصرية على معلومات مفادها أن إسرائيل تحصل على مُشتريات من الأسلحة من فرنسا، وكان يتردد أن فرنسا تقدم السلاح لإسرائيل بسبب تأييد مصر للثورة ضد فرنسا في الجزائر. (فؤاد المرسى، 1976 ، ص 178)

غالباً ما كان يتردد أن الفرنسيين أعطوا إسرائيل الأسلحة بسبب تأييد مصر للثورة في شمال أفريقيا، وكان هذا صحيحاً إلى حد ما فإن مصر ساعدت على إستقلال تونس وعلى إعادة الملك محمد الخامس ملك المغرب إلى عرشه في الرباط، ولم تكن الثورة في الجزائر بدأت بعد وقد اتخذ عبدالناصر قراره بمساعدة الجزائريين وزيادة مساعدته لهم، وكان ذلك لدافع آخر إلى جانب الدافع القومي - كما قال عبدالناصر نفسه-: "لكي نجعلهم يحتاجون إلى أسلحتهم في الجزائر ولا يكون في استطاعتهم إعطاؤها لإسرائيل، إننا سنجبرهم على استخدامها بعيداً عنا حتى لا تستخدم ضدنا". (محمد حسنين هيكل، 1972، ص76)

كانت الفرصة مواتية لسياسة فرنسا وللمؤامرات السرية التي تحيكها منذ أوائل 1955 ضد مصر، فقد أكد "بينو" وزير خارجية فرنسا أن ما أقدمت عليه مصر يزيد الموقف تفجراً في المنطقة، ويهدد بنسف قرارات مؤتمر "جنيف" خاصة أن الدول الغربية الثلاث تؤكد أن الاتحاد السوفيتي على علم تام بأمر هذه الصفقة من الأسلحة بالرغم أنها تمت باسم تشيكوسلوفاكيا، وبرغم تصريح "مولوتوف" وزير خارجية الاتحاد السوفيتي وأنه سيرجع إلى حكومته لاستيضاح الأمر.(عبدالرءوف أحمد عمرو، 2015، ص111)

كان الصراع الجزائري الفرنسي يستنزف شباب فرنسا وثرواتها، وهذه المشكلة تتفاقم بعد وصول الأسلحة التشيكية إلى أيدي الثوار الجزائريين، ولم يكن الفرنسيين ليرضوا بتسوية القضية الجزائرية طبقاً للشروط التي تمليها القاهرة باعتبارها مقر القيادة السياسية لجبهة التحرير الجزائرية، وسقطت الوزارة الفرنسية وتشكلت وزارة جديدة برئاسة "جي موليه" السكرتير العام للحزب الاشتراكي الفرنسي، ورأي "بينو" وزير خارجية فرنسا الجديد أن يقوم بزيارة القاهرة ودول المنطقة لمحاولة إقناع عبدالناصر شخصياً بالتخلي عن نصرة الثورة الجزائرية، ولكن خرج "بينو" من هذه الزيارة دون أن يُحقق شيئاً مما كان يحلم به. (عبدالرءوف أحمد عمرو، 2015، ص114)

كما قامت الخارجية الفرنسية بإذاعة بيان في 17 سبتمبر 1955 قضى بوقف تزويد مصر بالأسلحة بسبب موقفها من قضية مراكش، وما بثته إذاعة "صوت العرب" المصرية ضد فرنسا، وكانت مصر قد تعاقدت في مايو 1954 مع الحكومة الفرنسية لشراء عدد من الأسلحة الفرنسية التي شملت دبابات ومدافع وطائرات نفاثة إلى جانب أنواع من الأسلحة الصغيرة، وبلغت القيمة الإجمالية لهذه

المعدات 10 ملايين دولار، المبلغ الذي لم يُسدد حتى إعلان صفقة الأسلحة التشيكية. (سلوى صابر، 2018، ص ص 81-82)

مما لا شك فيه أن فرنسا كانت المورد الرئيس لأسلحة إسرائيل، إذ إنها أدت دوراً كبيراً في تلك الفترة في تزويد إسرائيل بما تريده من أسلحة، أكانت جوية أو برية، وترجع بداية التعاون الفرنسي _ الإسرئيلي في مجال التسليح إلى يونيو 1952، عندما وُقِّع بروتوكول بين البلدين لتوريد طائرات نقل وخمس وعشرين طائرة ((أوراغون))، وفي عام 1953 وُقِّع اتفاق تمد بموجبه فرنسا إسرائيل بالدبابات والأسلحة الخفيفة بقيمة مليون دولار. (محمود حسن صالح منسي، 1994، ص 104-105)

وعندما أعلن عبدالناصر رسمياً عن صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية، علقت صحيفة "لوموند Le Monde" الفرنسية على ذلك بأن هذا النبأ أوجد اضطراباً في العواصم الغربية، وأنه قد تم تجاوز الجهود الأنجلو-أمريكية للحفاظ على التوازن في التسليح في المنطقة، كما وجهت الصحيفة نداء إلى الدول الغربية الكبرى للاتفاق على سياسة مشتركة لوضع السوفيت أمام موقف حازم وموحد.(علي محافظة، 2008، ص109)

وبالتالي تلاقت أهداف فرنسا مع إسرائيل والتي تروم إلى تحقيقها، بديلاً عن الولايات المتحدة، ويمكن استنتاج عدة نتائج من العلاقات الفرنسية الإسرائيلية أهمها: أن هدف فرنسا هو مناهضة الثورة المصرية وليس تكوين "الحزام الشمالي"، كما تغاضت فرنسا عن حركة الهجرة اليهودية من أقطار المغرب العربي الثلاثة إلى إسرائيل، كما وافقت فرنسا على مد إسرائيل بكل ما تحتاج إليه من سلاح.(عبدالرءوف أحمد عمرو، 2015، ص94)

ولمواجهة التحالف العسكري الوطيد بين مصر والاتحاد السوفيتي، بحثت إسرائيل عن سند لها تمثل في فرنسا، وبعد جهود كبيرة وصلت صفقة من طائرات "الماستر" لإسرائيل، ولكن الحكومة الفرنسية استمرت في وضع العراقيل أمام صفقات السلاح إسرائيل، إلا أن السفير الفرنسي لدى إسرائيل "بيير جيلفر" أسهم في التقريب بين الجانبين، بالتعاون مع مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية "شمعون بيريز"، وهو ما ترجم في حصول إسرائيل على صفقات أسلحة تضمنت دبابات وطائرات مقاتلة في سبتمبر1956 -أي قبيل حرب السويس- بشهر واحد!. (محمد البحيري، 2011، ص ص 63-64)

كما اضطربت العلاقة للغاية بين مصر وإسرائيل في ربيع 1955، حيث تسلم "بن جوريون" وزارة الدفاع والمعروف بتبنيه لسياسة القوة ضد مصر بعد اضطرار سلفه "لافون" لتقديم استقالته في 18 فبراير 1955 على أثر فضيحة التجسس(6). (لاسلو ناج، 2017، ص172)

ألمانيا الغربية

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء واستسلام ألمانيا دون قيد أو شرط في 8 مايو 1945، بدأت الحركة الصهيونية تبلور أفكارها بخصوص التعويضات، وكان إعلان قيام جمهورية ألمانيا الغربية بعد الموافقة على دستورها في 8 مايو 1949، تم تشكيل أول حكومة لها في بون بقيادة "أديناور Konrad Adenauer" في 20 سبتمبر 1949 وكان ذلك بمثابة فرصة تاريخية كبرى لإسرائيل، فلقد أصبح لجزء هام من الأراضي الألمانية في الغرب حكومة يُمكن التوجه إليها ومطالبتها بقيمة التعويضات ومن ثم اكتسبت مسألة تعويض إسرائيل قوة دفع جديدة، وذلك عندما اعترفت حكومة ألمانيا الغربية للحلفاء بالتعويضات. (عادل حسن غنيم، موسوعة مصر والقضية الفلسطينية، 2016، ص 156-159)

وكانت ألمانيا قد وقعت في ديسمبر 1952 اتفاق تسوية التعويضات مع إسرائيل الذي وافقت بموجبه أن تدفع للإسرائيليين مبلغ ثلاثة مليارات دولار على مدى 12 عاماً. (محمد حسنين هيكل، 1972، ص434)

قامت المفوضية السورية في بون بإرسال برقية إلى سفارتها في القاهرة في سبتمبر من عام 1955، تخبرها بأن الصحف الألمانية نشرت خبراً يتضمن أن حكومة إسرائيل قد أوصت نظيرتها الألمانية بصنع اثنتي عشر باخرة لها في أحد أحواض السفن الألمانية بلغت قيمتها 18 مليون دولار، تُدفع من قيمة التعويضات الألمانية لإسرائيل، هذا وإن دل فإنما يدل على رغبة إسرائيل في تقوية أسطولها البحري إذا ما دعت الحاجة لحصار الشواطئ العربية، واستخدام تلك السفن في الأعمال الحربية ونقل الجنود والمعدات.(وثائق الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، ملف 220، بتاريخ 1954/9/19)

منذ عام 1955 تؤكد الوثائق المصرية أن الحكومة الألمانية الغربية بدأت تلعب دور الوسيط لتسهيل حصول إسرائيل على المعدات الحربية الأمريكية المتقدمة اللازمة لجيشها، وقد استمر هذا الدور مرحلة من الزمن تتحمل فيه الحكومة الألمانية المسئولية كاملة، وقد اشتد عودها وتوسعت سلطاتها عما كانت ذي قبل، ومع ذلك نجدها تتجه لدعم دولة إسرائيل عسكرياً بالقيام بدور الوسيط نزولاً عن رغبة تلك الدولة والقوى المُساندة لها. (وجيه عتيق، القاهرة، 1990، ص77)

جاء في تعليق للسفير المصري بواشنطن حول دور ألمانيا في وصول المعدات العسكرية إلى الجيش الإسرائيلي وأن إسرائيل والحركة الصهيونية تستغل بجدارة ما يُثار من دعاية إعلامية حول صفقة الأسلحة التشيكية إلى مصر، وذلك بالتأثير على بعض الدول الغربية لتقديم السلاح للجيش الإسرائيلي، كما أن إسرائيل أخذت منذ ذلك الحين تبحث عن مزيد من مصادر التسليح دون الاكتفاء بما تحصل عليه من الأسلحة الفرنسية والأنجليزية، وقد نبه السفير في مذكرته إلى الحكومة المصرية إلى احتمال نجاح إسرائيل في الحصول على مساعدات عسكرية من أطراف غربية أخرى نتيجة انفتاح مصر المُتزايد على الكتلة الشرقية وشدة مناهضتها للغرب. (عادل حسن غنيم، القاهرة، 2017، ص 347)

نقلاً عن: (وزارة الخارجية المصرية، محفظة بعنوان (مراسلات واشنطن 1955)، مذكرة رقم 244، بتاريخ 2 ديسمبر 1955)

مضى عبدالناصر يتناول قضية الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل وأبلغ إيرهارد "نائب المستشار الألماني أديناور" بأن مصر تتلقى تقارير تفيد بأن الألمان يمدون الإسرائيليين بالأسلحة وأنه لا يصدق هذه التقارير، رغم أن هناك أشياء وملابسات غريبة تجري تستحق التأمل!. (محمد حسنين هيكل، 1972، ص435)

كندا وإيطاليا

قامت الخارجية الأمريكية رداً على قيام مصر بعقد صفقة الأسلحة التشيكية، بإصدار تعليمات لسفاراتها في كندا وإيطاليا لمناقشة موضوع إمداد إسرائيل بالطائرات مع وزراء الخارجية المعنيين، موضحة بأنه لا يُعني عدم استطاعة الولايات المتحدة في تزويد إسرائيل بالأسلحة بأن تتوقف الدول الغربية ككندا وإيطاليا بمد إسرائيل بما تحتاجه من أسلحة. (سلوى صابر، 2018، ص 125)

بناءً على قرار وزير الخارجية الأمريكي بتزويد إسرائيل بعدد من المعدات العسكرية، وافقت حكومة كندا وإيطاليا بتزويد إسرائيل بما تحتاجه من أسلحة وعلى رأسها الطائرات المُقاتلة الحديثة رغم اعتراضهما في بادئ الأمر، لكن نتيجة للضغوط المتزايدة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، استسلمت كندا ووافقت على تصدير 12 طائرة ((سابير)) في يوليو 1956 و 12 طائرة أخرى في سبتمبر من العام نفسه.(Michael B.Oren, 1992, PP.297-298)

هكذا نجد أن بعض الدول الغربية ككندا وإيطاليا لم يُرحبا في البداية بمد إسرائيل بالأسلحة، خاصة مع صعوبة قيام الولايات المتحدة بذلك حتى لا تتهم بالانحياز لإسرائيل وإحداث خلل في توازن التسليح في الشرق الأوسط، لكن أمام الضغوط الأمريكية وبعض الدول الغربية كبريطانيا وفرنسا، نجد أن كندا وإيطاليا استسلما في نهاية الأمر ووافقا على تزويد إسرائيل بالسلاح.

رابعاً: نتائج صفقة الأسلحة التشيكية :

أولا:- توطدت أوجه التقارب بين مصر والمعسكر الاشتراكي، عقب الضربة الجديدة للقوى الاستعمارية وأحلافها، بعد صفقة الأسلحة التشيكية، وكان ذلك دليلًا واضحًا على صدق نوايا السوفييت فى مؤتمر باندونج، وإن ذلك سيجعل من مصر حليف لها فى المنطقة العربية، ليست قائمة على مصالح استعمارية، وإنما تقارباً سياسياً واقتصادياً، وتمت هذه الصفقة دون أى قيود عسكرية أو سياسية أو اقتصادية، ودون أدنى تدخل فى شئون مصر، كما كانت بأثمان معقولة جدًا، لا تبهظ اقتصادنا القومي. (شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية، ص166)

هكذا تم إتاحة الفرصة أمام الاتحاد السوفيتي لأن يلعب دوراً بارزاً في الصراع الدائر في المنطقة مما أكد علي وضعة كدولة عظمي في النسق الدولي، فقد استطاع السوفييت خلال الصفقة تحقيق هدفهم الأول وهو الوقوف أمام النفوذ والوجود العسكري الغربي في المنطقة بل وربما كان الأثر الحقيقي للصفقة يكمن فيما مثلته من محاولة للتغيير في علاقات القطبين علي مستوي النسق الدولي ككل، فدخول الاتحاد السوفيتي إلى الشرق الأوسط ونجاحه في اختراق ستار الأحلاف الغربية المضروب حول حدوده، خلق قاعدة للمساومة السوفيتية مع الغرب، ولعل في إعادة تقييم الولايات المتحدة لسياستها في الشرق الأوسط والتي كانت قائمة علي محاولة ترتيبات دفاعية موالية للغرب بالتعاون مع دول المنطقة، والتراجع عنها بهد ذلك إلى أسلوب آخر وهو التهديد بالتدخل من جانب الغرب في حالة التدخل الشيوعي فقط - من خلال ما عرف بعد ذلك بمبدأ آيزنهاور – هو خير دليل علي صحة مثل ذلك التصور. (ممدوح محمود مصطفى منصور، 1996، ص135)

وعلى هذا النحو مثلت صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر نقطة التحول الرئيسة في وضع السوفييت في الشرق الأوسط حيث كانت نقطة الانطلاق نحو تعزيز علاقات الاتحاد السوفيتي بمصر وبدول المنطقة الأخرى علي أُسس مشابهة، فبعد توقيع مصر لصفقة السلاح الأولى مع تشيكوسلوفاكيا، أبرمت مصر اتفاقية مماثلة مع بولندا في نوفمبر 1955 تتعلق باحتياجات الأسطول الحربي المصري بحيث تم التعاقد علي إمداد مصر بالمدمرات والغواصات وزوارق الطوربيد والمعدات التكميلية وقطع الغيار إلى جانب الاتفاق علي برامج التدريب، كذلك فقد عقدت اتفاقية تسليح تكميلية بين مصر وتشيكوسلوفاكيا في ديسمبر 1955 بلغت قيمتها أربعين مليون جنية مصري. (بيتر مانجولد، 1985، ص309)

ثانيا:- كانت صفقة الأسلحة هي الخطوة الملموسة الأولى في الانفصال عن القوى الغربية، حيث قَّوت تلك الخطوة من شوكة القوميين في المنطقة بأكملها، كما فُسرت المظاهرات المُلتهبة المُناهضة للأنجليز في الأردن والإمارات الموجودة على ضفاف الخليج بأنها جزء من التيار القومي المُناهض للغرب، وقام الملك حسين في 28 فبراير 1956 بتسريح "جلوب Glubb" الإنجليزي من قيادة الجيش دون اللجوء إلى لندن في هذا الشأن، كانت تلك الخطوة إشارة واضحة على أن الحاكم يُريد التحرر من الوصاية الإنجليزية، كما ظهرت في هذه الآونة في العاصمة المجرية بودابست إمكانية تدشين علاقات دبلوماسية مع السعودية واليمن.(لاسلو ناج، 2017، ص176-175)

حيث أدى توجه مصر نحو المعسكر الاشتراكي إلى التوتر بين مصر والمعسكر الغربي خاصة منذ عام 1955، وأدى كل هذا التوتر لتخفيض بريطانيا لواردتها من مصر من "الأرز والفواكه والخضروات والجلود". (ياسر حسين، القاهرة، 2017، ص53)

كما أن ظهور العالم الاشتراكي كقوة دولية، مادية ومعنوية، مؤيدة للسلام، وحركات التحرر القومى، ومعادية للعدوان فى كل أنحاء العالم، وكذلك الضعف الشديد لدول الاستعمار القديم البريطاني والفرنسى فى الشرق الأوسط، سواء كان عسكرياً أو اقتصادياً، عجّل بمواصلة الكفاح وإنهاء الاحتلال وكذلك ساهم تحسن علاقات مصر بالعالم الاشتراكي وتوجهها الجديد نحوه في تدهور علاقاتها مع الغرب.(فخري لبيب وآخرون، 1957، ص18)

ثالثاً:- كانت أبعاد هذه الاتفاقية سياسية بصفة خاصة، وأحدثت تغيراً مفاجئاً في التوازن القائم في الشرق الأوسط، وبفضل الإمدادات التشيكوسلوفاكية زُودت مصر في عام 1956 بأسلحة تعادل من حيث الكم بل وتفوق من حيث الكيف إجمالي أسلحة سائر دول المنطقة (إسرائيل والعراق وسوريا ولبنان والأردن)، وواجهت كل دول الشرق الأوسط مشكلة واحدة هي تعويض التأخير وتحديث أسلحتهم، وأدى حصول مصر على السلاح الذي تحتاجه إلى تدعيم مركزها علي مستوى العالم العربي والأفروأسيوي، كما تدعمت مكانة عبد الناصر بعد نجاحه في التصدي للضغوط ولمحاولة الهيمنة الاستعمارية الغربية وكزعيم وطني يمثل التيار القومي المُناهض للاستعمار. (هيلين كارير دانكوس، د.ت، ص45)

رابعاً:- أدى قرار مصر بشراء السلاح التشيكي إلى كسر الاحتكار الغربي لتوريد السلاح للشرق الأوسط، مما شكل لطمه شديدة للنفوذ الغربي في المنطقة وأدي إلى القضاء علي آمال "دالاس" في السيطرة علي سباق التسلح في الشرق الأوسط حيث تصاعدت حدة سباق التسلح كماً ونوعاً بين الطرفين تحت ستار محاولات تحقيق التوازن الأمر الذي كان ينذر بتزايد احتمالات قيام إسرائيل بضربة وقائية ضد مصر قبل أن تتمكن قواتها من استيعاب الأسلحة الحديثة التي حصلت عليها، وفي ذلك المعني يذكر محمد حافظ إسماعيل: " في حقيقة الأمر قد كُنا في ربيع 1956 في حاجة إلى سنتين أو ثلاث حتى يمكننا الاستقرار في منطقة القناة بعد الانسحاب البريطاني وبناء قواتنا الضاربة الجديدة، وتحقيق الفعالية الكاملة للاتفاقيات الدفاعية العربية، لكن القوي الغربية وإسرائيل لم تكن لتسمح بتلك الفسحة من الوقت فقد أصبح من الحيوي تدمير القوات المصرية قبل أن يُكتمل إعدادها وإسقاط النظام معها ولذلك يري البعض أن الأسلحة السوفيتية لمصر قد نجحت في إثارة الهجوم الإسرائيلي والغربي علي مصر وهو ما حدث بعد ذلك في أكتوبر 1956عند وقوع العدوان الثلاثي على مصر. (ممدوح محمود مصطفى منصور، 1996، ص155)

خامساً:- أدت صفقة الأسلحة إلى تنامي الاستقلال الوطني وما صحبه من استغناء عن الغرب وبالتالي ازدهار العلاقات بين مصر والدول الاشتراكية على مُختلف الأصعدة ومنها التعاون العسكري، حيث كانت عروض الدول الاشتراكية المُوردة للسلاح، تبدو في صورة دخلاء في الشرق الأوسط جاءوا للقضاء على توازن ظل قائماً حتى ذلك الحين، وكانت عروض هذه الدول جذابة لأكثر من سبب؛ فهي تحقق التطلعات العسكرية للعرب، وتبرهن على أن العمل المستقل ممكن رغم السياسة التي يفرضها الغربيون، فضلاً عن ذلك فإنها لا تبدو وقد انطوت على أي تهديد للدول التي ستقبلها، لأنها مجردة من الشروط ومن أي مقابل سياسي، وكان جمال عبد الناصر قد أبلغ الدول العربية في وقت مبكر جداً بمفاوضاته، وانتشرت جملته الشهيرة: " نحن نشتري أسلحة وليس أفكاراً". (هيلين كارير دانكوس، د.ت، ص47)

سادساً:- بالنسبة لمصر وعلاقتها بالولايات المتحدة، كانت مصر من أبرز وأهم دول الشرق الأوسط التي اتجهت إليها الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع نطاق نفوذها الاقتصادي، لكن الأمر اختلف كثيراً بعد قيام مصر بعقد صفقة الأسلحة التشيكية ونجاحها في كسر احتكار الغرب للسلاح، فقد توقعت الإدارة الأمريكية أن تتحول مصر إلى بؤرة من أخطر بؤر الحرب الباردة في الشرق الأوسط بل والعالم، وبالتالي تبخر حُلم الولايات المتحدة بتوقيع صلح منفرد بين مصر وإسرائيل وفي نفس الوقت قامت مصر بتأميم قناة السويس وشرعت في بناء السد العالي بمساعدة الاتحاد السوفيتي. (جمال معوض شقرة، 2019، ص12-18)

حيث أن صفقة الأسلحة جعلت الولايات المتحدة وجميع أجهزتها في حيرة من أمرها، حيث رأت المخابرات الأمريكية أن عبدالناصر كسب مكانة واحتل موقع القيادة في بلاده بعد صفقة الأسلحة، وفي نفس الوقت لم يُصبح تحت السيطرة السوفيتية أو مُنضم لتحالف غربي، وأنه يقف في طريق وسط مازال مقتنعاً به، وهو إن استطاع أن يحافظ على استقلاله ومكانته من خلال الترتيب مع الغرب، فإنه يُفضل ذلك عن الارتباط بالسوفيت، وإذا شعر بأن الغرب قد أدار له ظهره إلى الأبد، فإنه سوف يقبل بالمزيد من المساعدات السوفيتية، وسيسحب معه الدول العربية كسوريا والسعودية، كما توقعت المخابرات الأمريكية أن المفاوضات الغربية مع عبدالناصر ستكون طويلة وصعبة وغير مضمونة، وإذا كان البديل هو عزل مصر وتدمير عبدالناصر؛ فذلك خطير جداً لأنه سيشجع إسرائيل لكي تُهاجم مصر، وفي نفس الوقت إذا أعطت الولايات المتحدة معونة اقتصادية لعبدالناصر، فستضطر إلى إعطاء معونة موازية لدول الشرق الأوسط، ووصل الأمر إلى بحث اغتيال عبدالناصر إلا أن ذلك لن يكون نهاية المطاف، فمن المتوقع أن يستمر "مجلس قيادة الثورة" تحت قيادة عبدالحكيم عامر على نفس خُطى ومبادئ عبدالناصر التي رسمها من قبل، هكذا لم تجد الولايات المتحدة حلاً جيداً للغرب في مواجهة عبدالناصر، خاصة بعد استبعاد فرض سياسة استعمال القوة العسكرية، معنى ذلك أن صفقة الأسلحة كانت خطوة فاصلة وناجحة بالنسبة لمصر وللسوفيت معاً، كما كانت – في نفس الوقت- هزيمة وضربة كبرى للغرب وإسرائيل. (هدى عبدالناصر، 2015، ص488)

سابعاً وأخيراً:- بالنسبة لمصر على وجه الخصوص عضدت صفقة الأسلحة وضع عبدالناصر الذي كان قد اهتز في بلاده بعد المُعاهدة(7) الموقّعة مع الأنجليز، حيث أُقيمت الاحتفالات بصفقة الأسلحة في الدولة من خلال التجمعات والمسيرات وكانوا يعتبرونها إعلاناً جديداً للاستقلال الوطني، وتم تنظيم أسبوعاً للتسليح جُمع خلاله 4 ملايين جنيهاً، ونجحت الحكومة في أن تجعل المُجتمع المصري يصطف بأكمله ويلتف حول القضية الوطنية، كما أظهرت مصر أيضاً بعد إبرام صفقة الأسلحة نية تنطوي على عزم أكبر على توسيع نطاق العلاقات مع الدول الاشتراكية. (الخارجية المصرية، محفظة (1386)، ملف (43/9/38)، بتاريخ 1954/12/9)

الإحالات

(1) حلف بغداد هو حلف عسكري ضم العديد من الدول وهي: "بريطانيا، العراق، باكستان، تركيا وإيران" وحاول الغرب ضم مصر ولكن سياسة مصر بعد الثورة كانت مُناهضة للأحلاف العسكرية ومشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط التي يقودها الغرب، وكان اعتراض
عبد الناصر على حلف بغداد نابعاً من إيمانه باستقلال البلاد العربية مستنداً إلى عدة مسوغات أهمها أنه كان مدركاً تماماً أن العرب يخشون من الوقوع تحت سيطرة الدول الأوروبية وخوفهم هذا يجعل من الأفضل أن تترك لهم التدابير الخاصة بأي نظام للدفاع عن المنطقة، وأن بوسع العرب عند حصولهم على الأسلحة للدفاع عن أنفسهم، مشيراً إلى أن الارتباط العسكري بالولايات المتحدة وبريطانيا يعد نوعاً من الاستعمار المُقنع.
للمزيد انظر: (ولدمار غلن، 1965، ص11) وكذلك؛ (بطرس غالي، 1971، ص13-14)

(2) مشروع ألفا "ALPHA" هو مشروع أنجلو أمريكي يهدف إلى تسوية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط خاصة بين الدول العربية وإسرائيل، وبدأ هذا المشروع بمباحثات سرية بين الولايات المتحدة وبريطانيا للبحث عن إمكانات تحقيق السلام.
للمزيد: انظر
(عبدالعظيم رمضان،1993، ص54-60)

(3) مؤتمر باندونج هو مؤتمر دعت إليه الدول "الأفروأسيوية" لتأكيد التزامها بسياسة عدم الانحياز لأي من الكتلتين المُتصارعتين، وتم عقد المؤتمر في المدينة الأندونسية باندونج في الفترة من 14 – 21 إبريل عام 1955، وقد شاركت فيه 27 دولة من بينها مصر والتي شاركت فيه بفاعلية موضحة سياستها الخارجية القائمة على عدم الانحياز، ومن هنا ظهر على مسرح السياسة الدولية آنذاك قوة جديدة وهي "العالم الثالث". للمزيد: انظر(هدى عبدالناصر، 2015، ص488-490)

(4) تُعرف القمة الرباعية باسم "مؤتمر جنيف" أو "مؤتمر القمة للدول الأربع الكبرى" في مدينة جنيف بسويسرا في الفترة من 18 – 24 يوليو 1955 وعُقدت لبحث مسألة الأمن في غرب أوربا ومنطقة الشرق الأوسط، وانتهى الأمر فيما يخص الشرق الأوسط بضرورة الحد من التسليح وعدم التدخل في المنطقة. للمزيد: انظر(محمد حسنين هيكل، 1972، ص78).

(5) يُطلق الحزام الشمالي على الدول المُحيطة بالاتحاد السوفيتي من ناحية الشمال، وترتبط بأحلاف مع الغرب لتطويق الاتحاد السوفيتي ومنع إمتداد نفوذه للشرق الأوسط، وهذه الدول هي: "تركيا، العراق، إيران وأفغانستان". للمزيد: انظر(Davids Jules, 1960, pp.131-132)

(6) تم كشف شبكة تجسس كانت تعمل لحساب إسرائيل في القاهرة، وتم الحكم على أعضائها بالإعدام، وعُرفت القضية بـــ"بفضيحة لافون"
للمزيد: انظر(يفجيني بريماكوف، 2016، ص42-45).

(7) لاقى البند الرابع من الاتفاقية الكثير من الانتقادات داخلياً وخارجياً، وهو: (في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المُشترك بين دول الجامعة العربية المُوقع عليها في القاهرة في الثالث عشر من أبريل عام 1950، وتقدم مصر لبريطانيا من التسهيلات ما قد يكون لازماً لتهيئة القاعدة للحرب وادراتها ادارة فعالة)، حيث رأى البعض أن هذا البند جعل الاتفاقية تعتبر طريق انضمام مصر لمعاهدة الدفاع المُشترك، وهذا ما كان يريده الغرب، أما الرأي الآخر فقد رأى أن عبدالناصر قد قبل هذا البند، تفادياً لأية أزمات مع الغرب، إلى جانب رغبته في عقد اتفاق يُنهي قضية جلاء قوات الاحتلال، ليتفرغ إلى مشاكل بناء المجتمع الجديد، وقد اعترض محمد نجيب حينئذ علي البند السابق من معاهدة الجلاء في مذكرة بعث بها إلى عبد الناصر علي أساس أن هذا البند سيربط مصر عملياً بحلف الأطلنطي الذي انضمت إليه تركيا بعد ذلك.
للمزيد انظر: وثائق الخارجية المصرية ، محفظة ((1386)) ، ملف ((43/9/38))، جـ 2، (اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا 1954/10/19) تقرير ((99)) سري ، من السفير المصري بلندن إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ 1954/12/9.
وكذلك؛ (محمد نجيب، 1984، ص 268)

قائمة المصادر والمراجع

أولاً الوثائق:

أ وثائق الخارجية المصرية

- الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، ملف 220، تعويضات إسرائيل من ألمانيا، سفارة الجمهورية السورية بمصر
بتاريخ 1954/9/19.
- الخارجية المصرية ، محفظة ((1386)) ، ملف ((43/9/38))، جـ 2،(اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا. 1954/10/19) تقرير ((99)) سري ، من السفير المصري بلندن إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ 1954/12/9.
- الخارجية المصرية: محفظة ((1457))، ملف 36/142/4، جـ2،1، المؤتمر الرباعي بجنيف، يوليو 1955.
- الخارجية المصرية، محفظة بعنوان (تقارير واشنطن 1956/55)، تقرير رقم 3551، من السفارة المصرية بواشنطن إلى وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة، بتاريخ 16 سبتمبر 1955.
- الخارجية المصرية: أرشيف البلدان، محفظة (115)، ملف 7/7/212، بشأن الاتفاق المصري التشيكي الخاص بشراء أسلحة مقابل منتجات مصرية، جـ2، سري جداً، بتاريخ 1955/10/6.
- الخارجية المصرية، محفظة بعنوان (مراسلات واشنطن 1955)، مذكرة رقم 244، من السفارة المصرية بواشنطن إلى وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة، بتاريخ 2 ديسمبر 1955.
- الخارجية المصرية: محفظة (273)، ملف 3/1/1 ب، خطابات الرئيس مرفق به حديث الرئيس، من وزارة الخارجية
(إدراة الصحافة) إلى بعثات التمثيل المصري بالخارج، بتاريخ 1957/4/15.

ب الوثائق الأمريكية

- F.R.U.S,1955, Vol. XIV, Telegram from The Embassy in Egypt, Dept of State, Cairo, June 29, 1955, P.66.
- F.R.U.S,1955, Vol. XIV, Telegram from The Embassy in Egypt, Dept of State, Cairo, July 2, P.P.270-273. 1955,
- F.R.U.S: Arab-Israel Dispute 1955-1957, V. xiv, The Outlook for Egyptian Stability and Foreign Policy, Washington, November 1955, P.262.
- F.R.U.S: Arab-Israel Dispute 1955-1957, V. xiv, The Outlook for Egyptian Stability and Foreign Policy Washington, November 1955, P.752.
- F.R.U.S, 1955, Vol. XIV, Telegram from the Embassy in Egypt to the Dept of State, Cairo, October 1, 1955, P.P.537-540.
- F.R.U.S, 1955, Vol. XIV, Telegram from the Embassy in Egypt to the Dept of State, Cairo, October 3, 1955, P.P.551-552.

جـ الوثائق البريطانية

F.O. 371/96883, Report from M.J. Creswell to Foreign Office, 1955.
-

ثانياً الرسائل الجامعية:

- أحمد محمد هلال رمضان: العلاقات المصرية الصينية وانعكاساتها الأفريقية (1949-1956)، رسالة مُقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الأفريقية من قسم التاريخ (تاريخ حديث ومعاصر)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2005.

ثالثاً الدوريات: - جريدة الأهرام.

رابعاً المراجع العربية والمُعربة:

- أحمد حمروش: قصة ثورة 23يوليو، ج2، مجتمع عبد الناصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987.
- إسماعيل صبري مقلد: الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1986.
- أنتوني ناتنج: ناصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985.
- آيزنهاور: مذكرات آيزنهاور، ترجمة هيوبرت يونغمان، ط1، القاهرة، 1969.
- بطرس غالي: الناصرية وسياسة مصر الخارجية، مجلة السياسة الدولية، السنة الرابعة، العدد(23)، القاهرة، 1971.
- بيتر مانجولد: تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة أديب شيش، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر دمشق 1985.
- توماس بريسون: العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط 1784-1975، دار طلاس للدراسات والنشر والترجمة
دمشق، 1985.
- جمال معوض شقرة: مصر وأمريكا وإسرائيل من مبدأ أيزنهاور إلى مؤامرة 1967، ط1، دار سما للنشر والتوزيع، القاهرة 2020.
- جميل مطر، علي الدين هلال: النظام الإقليمي العربي، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1983.
- حسن السيد نافعة: المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993.
- رشا علي طه: وزارة الخارجية المصرية دراسة تاريخية 1954-1970 ، سلسلة تاريخ المصريين، عدد300
الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2016.
- رضا أحمد شحاته: تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء حرب السويس 1945-1956، ط1، دار البيان للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1994.
- رفعت يونان: محمد نجيب "زعيم ثورة أم واجهة حركة؟"، ط1، سلسلة التاريخ (18)، دار الشروق، القاهرة، 2008
- سلوى صابر: الموقف الأمريكي من سباق التسلح بين مصر وإسرائيل 1955-1967، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.
- شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية المصرية، القاهرة، 1956.

- عادل حسن غنيم: موسوعة مصر والقضية الفلسطينية، مجلد3، جـ1، مجموعة أبحاث، وجيه عبدالصادق عتيق، "موقف مصر من دعم ألمانيا الاتحادية المالي لإسرائيل في ضوء اتفاقية التعويضات"، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2016.
- ـــــــــــــ: موسوعة مصر والقضية الفلسطينية، مجلد4، جـ2، مجموعة أبحاث، وجيه عبدالصادق عتيق، "موقف مصر من دعم ألمانيا الاتحادية المالي لإسرائيل في ضوء اتفاقية التعويضات"، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2017.

- عبدالرءوف أحمد عمرو: تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية 1939 - 1957، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1991.
- ـــــــــــــ: مصر في مواجهة إسرائيل والغرب سياسياً وعسكرياً 1956 - 1980، طـ 1، سلسلة إصدارات خاصة الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2015.
- عبدالعظيم رمضان: مساعي السلام العربية الإسرائيلية (الأصول التاريخية)، سلسلة تاريخ المصريين، عدد67
الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993.
- عبدالحميد عبدالجليل أحمد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق (1951 - 1963)، سلسلة تاريخ المصريين
عدد 190، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000.
- علي محافظة: فرنسا والوحدة العربية 1945-2000، سلسلة مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية (5)
مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- ـــــــــــــ: بريطانيا والوحدة العربية 1945-2005، سلسلة مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية (6)
مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

- فخرى لبيب وآخرون: الاتحاد السوفييتى ومصر المستقلة، دار الديموقراطية الجديدة، القاهرة 1957.

- فؤاد المرسي: العلاقات المصرية السوفيتية 1943-1956، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1977.
- مايلز كوبلاند: لعبة الأمم، تعريب مروان خير، بيروت، 1970.
- محمد أنور السادات: البحث عن الذات، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1978.

- محمد البحيري: حروب مصر في الوثائق الإسرائيلية، تقديم السفير حسن عيسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2011.

- محمد حافظ إسماعيل: أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1987.
- محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ط 1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988.
- ـــــــــــــ: عبدالناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، 1972.
- مروان بحيري وآخرون: السياسة الأمريكية والشرق الأوسط: من ترومان إلى كيسنجر، السياسة الأمريكية والعرب، ط3 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1991.

- محمود حسن صالح منسي: فرنسا وإسرائيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الأسكندرية، 1994.

- محمد عبدالوهاب: عبدالناصر والسياسة الخارجية الأمريكية 1952-1956، سلسلة مصر النهضة (63)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2006.

- ـــــــــــــــ: العلاقات المصرية الأمريكية "من التقارب إلى التباعد 1952-1958"، ط1، سلسلة التاريخ (16) دار الشروق، 2007، القاهرة.

- ـــــــــــــــ: الدبلوماسية الخفية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع القاهرة،2010.

- ممدوح محمود مصطفى منصور: الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.
- محمد نجيب: كنت رئيساً لمصر، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1984.
- مراد غالب: مذكرات مراد غالب "مع عبدالناصر والسادات سنوات الانتصار وأيام المحن"، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2001.

- موشية شاريت: يوميات شخصية، ترجمة أحمد خليفة، مراجعة صبري جريس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1996.

- لاسلو ناج: العلاقات بين مصر والمجر 1947-1970 (عبدالناصر في أعين غربية)، ترجمة وتقديم عبدالله عبدالعاطي النجار، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2017.
- هدى جمال عبدالناصر: 60 عاماً على ثورة 23 يوليو (جمال عبدالناصر..الأوراق الخاصة)، جـ2 (الثورة في سنواتها الأولى)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2015.
- هيلين هارير دانكوس: السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط، إعداد مركز البحوث والمعلومات، د.ت.
- وجيه عتيق: السياسة الدولية وخفايا العلاقات المصرية الألمانية 1952-1965، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.
- ولدمار غلن، عراق نوري السعيد، بيروت، 1965.

- ياسر حسين : أشهر الحروب عبر التاريخ " الحرب العربية - الإسرائيلية"، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2017.

- يفجيني بريماكوف ، الكواليس السرية للشرق الأوسط (النصف الثانى من القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين) ترجمة نبيل رشوان ، ط1، المركز القومى للترجمة ، القاهرة ، 2006.

خامساً: المراجع الأجنبية:

- Donald Neff: Warriors at Sues, the linden Press, New York, 1981.
- Davids.Jules: The United States and the Middle East 1955-1960, Middle Eastern affairs may 1960.
- F. Abu Jaber: American- Arab Relation from Wilson to Nixon (university press OF America, Washington, 1979.
- H. Trevelyan: the Middle East in Revolution, Gambit, Boston, 1980.

- Isaac Alteras: Eisenhower and Israel, U.S. - Israel Relation 1953-1960, Gainesville, University Press of Florida, 1993
- Nadaf Safran; from war to war: the Arab – Israeli confrontation, 1948- 1967 New York, 1969.
- M. H. Heikal, Sphinx and Commissar: the Rise and fall of soviet influence in the Arab World, Collins, London, 1978.
- Michael B.Oren: The Origins of the Second Arab-Israel War: Egypt, Israel, and the Great Powers, 1952-1956, London: Frank Cass, 1992.
- Steven Spiegel: the Other Arab-Israel Conflict, the University of Chicago Press, 1985.
- William burns: economic aid and American policy toward Egypt 1955-1981, state university of New York press, Albany, 1985.
- W. Laqueur: THE Soviet Union and the middle East, Rout ledge and kegan Paul, 1959.

"The West's Situation of the Czech arms deal in 1955"

Mohamed Refaat Abd el-Motaleb Ahmed
Master Researcher – History Department
Faculty of Women for Arts, Science & Edu-Ain Shams University - Egypt
dr.mohamed.refaat90@gmail.com

Dr.Khalaf Abd el-Azim Syed Ali El Meery
Professor of Modern and Contemporary History, Department of History
Faculty of Women for Arts, Science & Edu
Ain Shams University - Egypt
Khelemeery@gmail.com

Dr.Magda Mohamed Hammoud
Professor of Modern and Contemporary History, Department of History
Faculty of Women for Arts, Science & Edu
Ain Shams University - Egypt
Magda.hammoud@icloud.com

Abstract:

Egypt was in bad need and urgent necessity of Arming, especially after the revolution of 23th July 1952, to counter the dangers surrounding it from many quarters, most recently the Israeli raid on Gaza in February 1955. Egypt has resorted to the traditional sources of arms, namely the United States and Western countries. The leaders of the revolution did not despair at first of obtaining weapons from the West and with the method of procrastination and postponement and setting the conditions of obstruction in exchange for Egypt's acquisition of weapons, Egypt resorted to a new and unexpected source from the West, namely the Soviet Union and the countries of the Eastern Bloc. Indeed, China mediated through its Prime Minister "Xuin Lai" to the Soviet Union in order to provide Egypt with the modern and sophisticated weapons it needs to the strike a military balance in the Middle East. Indeed, the first arms deal negotiations between Egypt and the Soviet Union began on 12 April 1955, the Soviet Union has already decided to supply arms to Egypt through Czechoslovakia, and On 12 September 1955, after a meeting of the Central Committee of the Soviet Communist Party, an arms deal with the Czechoslovaks was signed in Prague. On September 27, President Nasser officially announced the deal; The Czech arms deal caused a major blow to Western countries, where For the first time in modern Middle East history, the West's monopoly on arms and other sources of armaments were broken, and it was a shock to the United States and Western countries. The West met that deal with great resentment and rejection, but to no avail. Egypt did not not back down from what it did began in a new phase of its foreign policy, namely, to go to the eastern bloc and improve relations with it, and became a foothold in the Middle East.

Key words : Arms Deal, Non-Aligned and Neutral Countries, Baghdad Pact, Bandung Conference, the Eastern Bloc, the Western Bloc